

محددات تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات، ومردوده على اسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية السعودي

د. خالد محمد عثمان احمد

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة -كلية التجارة- جامعة المنصورة

kmahmed191@gmail.com

المستخلص

يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ (العقارات والآلات والمعدات) بتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات. ولقد منعت هيئة سوق المال السعودية(تداول) تطبيق هذا النموذج حتى نهاية ٢٠٢١، ثم سمحت باستخدامه بشكل اختياري من ايناير ٢٠٢٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، ونتج عن ذلك قيام بعض الشركات بالتبني الاختياري للنموذج وعزوف البعض الاخر. وتركز هذه الدراسة على تناول المحددات التي دفعت بعض الشركات السعودية الى التبني الاختياري لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات، ومردود هذا التبني على اسعار الاسهم، من خلال دراسة العلاقة بين القيود المالية، وكثافة العقارات والآلات والمعدات، وملائمة المعلومات المحاسبية، والتحفظ المحاسبي، ونوع النشاط، وحجم الشركة، وربحية الشركة، وفعالية الحوكمة وتبني الشركات لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بشكل اختياري، بالإضافة الى اختبار العلاقة بين هذا التبني والتغيرات في اسعار الاسهم للشركات السعودية خلال الفترة من ٢٠٢٢ الى ٢٠٢٣.

وخلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين كثافة العقارات والآلات والمعدات، وملائمة المعلومات المحاسبية، والتحفظ المحاسبي، ونوع النشاط، وحجم الشركة، الربحية وتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات للشركات السعودية، في حين تبين عدم وجود علاقة معنوية بين القيود المالية وفعالية الحوكمة وتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات. كما خلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات واسعار الاسهم. وتمثل هذه النتيجة دليل تطبيقي لعله الأول-وفقا لعلم الباحث- على أثر تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات على اسعار الاسهم للشركات السعودية. ولقد اوصت الدراسة بإصدار (تداول) لدليل تفصيلي لأسس التقييم التي تهدف للوصول الى القيمة العادلة للعقارات والآلات والمعدات تتفق مع معايير التقييم الدولية، لمواكبة متطلبات رؤية ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية: نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات، معيار المحاسبة الدولي ١٦ (العقارات والآلات والمعدات)، اسعار الاسهم، سوق الاوراق المالية السعودي.

The Determinants of Voluntary Adoption of the Revaluation Model for Property, Plant, and Equipment and its Impact on Stock Prices of Companies Listed on the Saudi Stock Exchange

Abstract:

IAS 16 (Property, Plant and Equipment) allows the adoption of a revaluation model for property, plant and equipment. The Saudi Capital Market Authority (Tadawul) has postponed the implementation of this model until the end of 2021. Then it allows firms to use the revaluation model to evaluate their Property, Plant, and Equipment (PPE) from January 1, 2022, until December 31, 2024. This policy has led to a divergence where some companies have voluntarily opted for the Revaluation Model, while others stick with the cost model. This study leverages this flexibility to investigate the determinants of companies' decisions to voluntarily adopt the Revaluation Model. These determinants include financial constraints, Property, Plant and Equipment (PPE) intensity, relevance of accounting information, accounting conservatism, type of activity, company size, profitability, and governance effectiveness. Additionally, this study investigates as well as its impact the voluntary adoption of the Revaluation Model on stock prices, using a sample of Saudi firms over the period from 2022 to 2023.

The study found a significant positive relationship between (PPE) intensity, accounting conservatism, relevance of accounting information, type of activity, company size, profitability, and the voluntary adoption of the Revaluation Model by Saudi companies. Conversely, it found no significant relationship between financial constraints, governance effectiveness and the voluntary adoption of the Revaluation model by Saudi companies. Notably, the study also found a significant relationship between the voluntary adoption of the Revaluation Model and stock prices. To the best of our

knowledge, this represents the first empirical evidence of the impact of adopting the Revaluation model on stock price changes for Saudi companies. The study recommends that (Tadawul) issue a detailed guide on valuation principles aimed at achieving fair value of Property, Plant, and Equipment (PPE) in line with international accounting standards to meet the requirements of Vision 2030.

Key words: Revaluation Model for Property, Plant, and Equipment, IAS 16, Stock Prices, Saudi Stock Exchange.

١/مقدمة:

يعد معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ (IAS 16) المعنون باسم العقارات والآلات والمعدات - (سيشار اليه اختصاراً في متن البحث بالمعيار ١٦) من أكثر المعايير التي ورد عليها تعليقات من أصحاب المصلحة، لتأثيره الكبير على الهيكل المالي للشركات وقوائمها المالية، كما تأثر وأثر في العديد من المعايير الأخرى منها معيار المحاسبة الدولي ٢٢ "دمج منشآت الأعمال" ومعيار المحاسبة الدولي ٣٦ "انخفاض قيمة الموجودات" ومعيار المحاسبة الدولي ٣٧ "المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة". ويقضي المعيار ١٦ بتبني نموذج التكلفة او نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات (سيشار اليه في متن البحث بنموذج إعادة التقييم). الا ان بعض الدول ومنها المملكة العربية السعودية قد منعت استخدام نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات - عند تبني تطبيق المعايير الدولية بها- حتى نهاية عام ٢٠٢١. ثم سمحت بتطبيق نموذج إعادة التقييم لقياس قيمة العقارات والآلات والمعدات بشكل اختياري من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، ونتج عن ذلك قيام بعض الشركات بالتبني الاختياري للنموذج وعزوف البعض الاخر. وتركز الدراسة على المحددات التي دفعت بعض الشركات الى التبني الاختياري. كما يؤثر تبني نموذج إعادة التقييم على هيكل رأس المال ومقاييس الاداء المالي المحاسبية والسوقية، ومن ثم على اسعار الاسهم (مجلس معايير المحاسبة الدولية،

٢٠١٩).

١/١- **طبيعة المشكلة:** يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ (IAS 16) في الفقرة ٣١ بتطبيق نموذج إعادة التقييم لقياس قيمة العقارات والآلات والمعدات، من خلال اثباتها بمبلغ يعادل قيمتها العادلة في تاريخ إعادة التقييم ناقصاً الاستهلاك اللاحق وانخفاض القيمة، بشرط إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق. ونتج عن ذلك كثرة التعليقات عليه من أصحاب المصلحة، لتأثيره الكبير على ربحية الشركات وهيكلها المالي وقوائمها

المالية ومعلوماتها المحاسبية (Fuad,et al.,2022; Rey et al., 2020). ولقد ادي تطبيق المعيار ١٦ الى زيادة مستوي الافصاح والشفافية عن الأصول (Toferer, 2019; AICPA,2016; Giner and Pardo,2018). كما حسن التطبيق الاختياري له من دقة توقيت تنبؤات الأرباح، وزيادة مشاركة المستثمرين في الأسواق المالية، مما يضيف قيمة لأصحاب المصلحة (Barniv et al., 2022). ويجب إجراء إعادة التقييم بانتظام وبشكل كاف لضمان عدم اختلاف المبلغ الدفترى-بشكل جوهري-عن قيمته العادلة في نهاية فترة التقرير. لذلك يجب تحديد الاساس المناسب للتطبيق (Almaaeni,2020). ويعد تحديد هذا الاساس عائق لتطبيق المعيار بسبب اختلاف الظروف والإعدادات القانونية للبلدان والعوامل الاقتصادية والتشغيلية ومستويات الحوكمة بين الدول وبين الشركات وبعضها البعض، لذلك يجب تحقق الجهات التنظيمية من تنفيذ متطلبات تطبيقه (Brown et al.2014; El-Halaly et al.2020). ونتيجة لاختلاف هذه الظروف والاعدادات، أجلت بعض الدول، ومنها السعودية تطبيق المعيار ١٦ لفترة زمنية محددة، فرغم ان تاريخ سريان تطبيق المعايير الدولية في المملكة ومنها المعيار ١٦ هو يناير ٢٠١٧، فقد ألزمت هيئة سوق المال السعودية باستخدام نموذج التكلفة فقط للفترة من ٢٠١٧ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ثم سمحت للشركات بالاختيار بين نموذج التكلفة او استخدام نموذج اعادة التقييم لقياس قيمة العقارات والآلات والمعدات بشكل اختياري من ١ يناير ٢٠٢٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. ونتج عن ذلك وتزامن معه زيادة مطالبات الاطراف ذات المصلحة بأن يعكس النموذج المستخدم خصائص الأصل، وتطوير الافصاح عن البيانات المالية (Secinaro,et al.,2020). لذلك اوصت الدراسات باستمرار البحث في اليات وصعوبات تطبيق المعيار 16 (Zwang, 2020; Lemos,et al.,2023). وتعد هذه الدراسة استجابة لهذه التوصيات. كما يجب تحقيق الاتساق في اساليب التقييم المستخدمة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من اسس التقييم التي وضعها مجلس معايير التقييم الدولية^١ (International Valuation (IVSC) Standards Council) لوضع آلية فنية موضوعية للتقييم، تقلل مخاطر اختلافات التقييم الناتجة عن مرونة اساليب تقييم العقارات والآلات والمعدات. ويساعد ذلك في وضع قواعد تقييم مقبولة عالمياً تسهل المعاملات وتواكب التغيرات الاقتصادية، ويزيد من موثوقية التقييم لدي اصحاب المصلحة (جاسم والجنايني، ٢٠٢١).

وننتج عن هذا السماح قيام بعض الشركات بالتبني الاختياري لنموذج اعادة التقييم وعزوف شركات اخري. مما يثير التساؤل حول ما هي المحددات التي دفعت بعض الشركات

^١ مجلس معايير التقييم الدولية (IVSC) هو منظمة دولية رائدة غير ربحية تأسست عام ١٩٨١. يشترك فيه مؤسسات مالية وأكاديمية وشركات خاصة وحكومات، بهدف تطوير معايير ومبادئ التقييم الدولية لتقييم الأصول والأعمال التجارية، ووضع الإرشادات الفنية اللازمة لتحقيق التوافق العالمي وتعزيز جودة التقييم، من خلال توفير إطار عمل دولي قياسي للتقييم يكون مرجعاً للمهنيين في مجال التقييم.

للتبني؟ وما هو مردود هذا التبني على اسعار الاسهم؟ ويلخص هذان التساؤلان مشكلة الدراسة. ويتناول الباحث المحددات التي يمكن ان تؤثر على تبني نموذج اعادة التقييم وهي: القيود المالية، وكثافة العقارات والآلات والمعدات، وملائمة المعلومات المحاسبية، والتحفز المحاسبي، ونوع النشاط، وحجم الشركة، وربحية الشركة، وفعالية الحوكمة، كما يؤثر تبني نموذج اعادة التقييم على المعلومات المحاسبية ومقاييس الاداء المالي، ومن ثم على اسعار الاسهم (Almaeni, 2020)، حيث تقاس منفعة تطبيق أي معيار محاسبي جديد بكيفية تأثيره على السوق، من خلال تغير سلوك المستثمر، واسعار الاسهم (Hilliard & Neidermeyer, 2018). لذلك يتناول الباحث مردود هذا التبني على اسعار الاسهم. مع التطبيق على الشركات السعودية.

٢/١- **أهداف الدراسة:** تتمثل في هدفين رئيسيين، الاول تناول محددات تبني الشركات لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بشكل اختياري في السوق السعودي، وينبثق عن هذا الهدف ثمانية اهداف فرعية. والثاني أثر هذا التبني على اسعار الاسهم، مع التطبيق على الشركات السعودية.

٣/١- **اهمية الدراسة:** تتمثل الاهمية العلمية للدراسة في دعم الأدب المحاسبي في اثراء فهم الباحثين لمحددات تبني الشركات لنموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للملكة العربية السعودية والبيئة الخليجية المماثلة وفي الأوقات الانتقالية لتطبيق معيار محاسبي مؤثر على المعلومات المحاسبية (Rey et al., 2020)، وبيان أثر هذا التبني على اسعار الاسهم. اما الاهمية العملية فتتمثل في تقديم استنتاجات عملية حول محددات التبني الاختياري لنموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦، في السوق السعودي، وأثر ذلك على التنبؤ بمقاييس الاداء المالي واسعار الاسهم للشركات السعودية. ووفقا لعلم الباحث تعد هذه الدراسة الاولى التي تتناول هذه العلاقة في السوق السعودي في الفترة الانتقالية للمعيار، مما يفيد صانعي السياسات والمنظمين والمستثمرين والباحثين في المملكة في فهم إدراك السوق السعودي والخليجي لتطبيق نماذج اعادة التقييم، بما يوفر فهم أكثر شمولاً وعمقاً لرد فعل السوق تجاه هذا التبني، بالإضافة الى إدراك الآثار الاقتصادية لتطبيق المعايير المحاسبية. كما يزيد من اهمية هذه الدراسة تركيزها على فترة التطبيق الاختياري التي حددتها هيئة سوق المال السعودي، مما يلقي مزيد من الضوء حول الدور المؤسسي الذي تقوم به المملكة لتهيئة تطبيق المعيار ١٦، حيث بينت الدراسات فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول التي تتمتع بنظام مؤسسي قوي ومستويات فساد منخفضة (Mazzi et al., 2018;).

.Chen,et al.,2020; Tsalavoutas et al.2020

٤/١- **منهج الدراسة:** تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة الدراسات السابقة لتناول محددات تبني الشركات لنموذج إعادة التقييم بشكل اختياري في المملكة، ومردود هذا التبني على اسعار الاسهم، لبناء الإطار النظري للبحث واشتقاق الفروض. ويستخدم المنهج الاستنباطي لاقتراح نماذج لاختبار العلاقات السابقة. والمنهج التحليلي لتحليل بيانات الدراسة التطبيقية واختبار الفروض. وقد تم تصميم نموذجين للانحدار

الاول انحدار لوجستي، ويختبر معنوية علاقة المحددات بتبني نموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦، والثاني انحدار متعدد لاختبار معنوية العلاقة بين تبني نموذج اعادة التقييم واسعار الاسهم.

٥/١-حدود الدراسة:

-تركز الدراسة على فترة التطبيق الاختياري لنموذج اعادة التقييم للعامين ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ فقط.

-تركز الدراسة على نموذج اعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات فقط وليس التطبيق الكامل للمعيار ١٦.

-تركز الدراسة التطبيقية على الشركات غير المالية المسجلة في سوق الاوراق المالية السعودية.

٦/١- **فروض الدراسة:** تم تحديد الفروض في صورتها العدمية بما يتفق مع أهداف الدراسة كما يلي:

H1- لا توجد علاقة معنوية بين القيود المالية والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

H2- لا توجد علاقة معنوية بين كثافة العقارات والآلات والمعدات للشركة والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

H3- لا توجد علاقة معنوية بين ملائمة المعلومات المحاسبية والتبني الاختياري لنموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

H4- لا توجد علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبي والتبني الاختياري لنموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

H5- لا توجد علاقة معنوية بين حجم الشركة والتبني الاختياري لنموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

H6- لا توجد علاقة معنوية بين طبيعة نشاط الشركة والتبني الاختياري لنموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

H7- لا توجد علاقة معنوية بين ربحية الشركة والتبني الاختياري لنموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

H8- لا توجد علاقة معنوية بين فعالية حوكمة الشركات والتبني الاختياري لنموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

H9- لا توجد علاقة معنوية بين تبني نموذج إعادة التقييم الاختياري وفق المعيار ١٦ والتغيرات في اسعار الاسهم للشركات السعودية.

٧/١- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات السعودية غير المالية المقيدة في هيئة سوق المال السعودية. وقد تم تجميع البيانات من قواعد البيانات Thomson، Refinitiv، اضافة الى استكمال بعض البيانات يدويًا من التقارير المالية ربع

السوية المنشورة للشركات للبيانات لعامي ٢٠٢٢، ٢٠٢٣. وتتمثل عينة الدراسة في القطاعات التي يوجد بها شركات تبنت نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بشكل اختياري، إضافة الى توافر مجموعة شروط اخري. وبلغ عدد المشاهدات الفعلية ٤٣٢ مشاهدة.

٨/١-خطة الدراسة: يتم تنظيم الجزء المتبقي من الدراسة من خلال العناصر التالية:

٢/الإطار النظري للبحث.

٣/اشتقاق وصياغة الفروض.

٤/الدراسة التطبيقية.

٥/النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

٦/قائمة المراجع

٢/الإطار النظري للبحث، ويتناول النقاط التالية:

١/٢-تطبيق نموذج اعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ في السعودية.

٢/٢-علاقة معايير التقييم الدولية IVS بتطبيق نموذج اعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦.

٣/٢- محددات التنبؤ الاختياري لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦.

٤/٢- علاقة تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ بالتغيرات في اسعار الاسهم.

١/٢-تطبيق نموذج اعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ في السعودية: يعد الاقتصاد السعودي واحد من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، كما زادت الاجراءات التي اتخذتها المملكة في محاربة الفساد من فعالية تطبيق المعايير الدولية بما فيها المعيار ١٦، حيث تزيد فعالية تطبيق المعايير الدولية في البيئات المؤسسية القوية وذات مستويات الفساد المنخفضة (Mazzi et al., 2018, Chen,et al.,2020). ومن ناحية أخرى يختص تبني المعيار ١٦ بخصائص مميزة منها سلوك الضغط النشط *the active lobbying behavior*، نتيجة تركيز جهود الاطراف ذات المصالح للتأثير على تطبيق المعيار لكثرة الآثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تطبيقه، وتجلى ذلك في كثرة التعليقات التي وردت عليه (Rey et al., 2020). إضافة الى زيادة تكاليف تطبيقه وضرورة تبريرها (Parlak & Akdoğan,2019)، كما يتطلب تطبيق المعيار ١٦ إعدادات قانونية وتنظيمية معينة لتنفيذ متطلباته، وهو ما يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية ومستويات الحوكمة وغيرها في الدول المختلفة (Brown et al.,2020; El-Halaly et al.,2014). ويسمح المعيار ١٦ في الفقرة رقم ٣١ بتطبيق نموذج اعادة التقييم لقياس قيمة العقارات والآلات والمعدات، من خلال تسجيل الأصل بمبلغ يعادل قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم ناقصاً الاستهلاك اللاحق وانخفاض القيمة، بشرط

إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق، ويتم ذلك بشكل دوري للتحقق من عدم وجود فروق جوهرية بين القيمة الدفترية للعقارات والآلات والمعدات وقيمتها العادلة. ويتطلب ذلك ان يقوم بعملية التقييم خبراء تقييم مستقلين مرخصين ومؤهلين تأهيل مهني معترف به في المملكة، ولديهم خبرة حديثة في موقع ونوعية العقارات والآلات والمعدات التي يجري تقييمها، وأن يتم الإفصاح عن أسمائهم ومؤهلاتهم (فقرة ٤٢). بالإضافة الى ضرورة رفع الوعي الكافي لدى المحاسبين والمراجعين بتطبيقه، وتطوير الأنظمة المحاسبية (الحمادي، ٢٠٢٠).

ولقد حددت هيئة سوق المالي السعودي تواريخ هامة لتطبيق المعيار ١٦ بالقرار المعلن عنه في تاريخ ١٦/١٠/٢٠١٦م، والقرار المعلن عنه في ٣١/١٢/٢٠١٩، فالفترة منذ تبني المعايير الدولية في المملكة بداية ٢٠١٧ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ يمنع تطبيق نموذج إعادة التقييم، ويسمح فقط بتطبيق نموذج التكلفة لقياس العقارات والآلات والمعدات على الشركات المدرجة في السوق المالية، مع الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية التي توجب أو تشجع على الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الايضاحات. ثم يُسمح للشركات باختيار تطبيق نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات من ١ يناير ٢٠٢٢ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بعدة شروط منها اعتماد سياسة نموذج إعادة التقييم بقرار من مجلس الإدارة بعد توصية لجنة المراجعة بهذا الشأن، وأن يتم التقييم لكل عقار على أساس الحد الأدنى للقيمة الذي يضعه أحد مقيمين اثنين- ممن لديهم عضوية زمالة من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين- كحد أدنى عند إعداد القوائم المالية. على ان يتم تعيين المقيمين بقرار من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة (هيئة سوق المال، ٢٠١٩). وعند القياس اللاحق بنموذج إعادة التقييم يتم اختبار قابلية انخفاض قيمة الأصل في نهاية كل فترة محاسبية، عن طريق مقارنة المبلغ الدفترية بالمبلغ الممكن استرداده- القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع، أو قيمة استخدامه، أيهما أعلى- (IAS 36). ويجب إعادة التقييم بشكل دوري لفئة الأصول بالكامل. كما يجب الإفصاح عن أي مكاسب أو خسائر جوهرية تنشأ عن التغير في القيمة العادلة، مع تضمين القوائم المالية إيضاحاً لتسوية فروقات صافي الأصول وصافي الدخل والدخل الشامل بين استخدام نموذج إعادة التقييم ونموذج التكلفة.

ويؤدي تطبيق نموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ على الشركات السعودية إلى تغيرات في قيم بنود القوائم المالية (Al-Qashi, 2018). كونه يتطلب تحديد القيمة العادلة والاستهلاك المتراكم اللاحق وخسارة الانخفاض في القيمة، كما يتطلب معالجة إعادة التقييم في حالة الزيادة في فائض (احتياطي) إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية أو الدخل الشامل الاخر، وفي حالة النقصان يقلل أو لا فائض إعادة التقييم ان وجد ثم يقلل الرصيد الباقي كخسارة، كما يُسمح للشركات التي تبنت نموذج إعادة التقييم باحتساب الاهلاك على أساس قيمة الاصل المعاد تقييمه، ويؤثر كل ذلك على الوعاء الزكوي أو الوعاء الضريبي (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، نوفمبر، ٢٠٢١). وتعد هذه التغيرات هامة للبحوث المحاسبية (Lau,2023).

لتأثيرها على مقاييس الأداء والنسب المالية. لذلك يجب الاستعداد لهذه التغييرات (Secinaro, et al., 2020). ولقد حددت هيئة سوق المال السعودية حالتين لتأهيل الشركة: الأولى إذا لم تصدر الشركة أسهماً لأول مرة في السوق المالية السعودية قبل ١ يناير ٢٠٢٢، والثانية الشركات التي لا تتجاوز نسبة القيمة العادلة للعقارات والآلات والمعدات إلى إجمالي أصولها ٢٠%، أما بقية الشركات فتجرى تقييم دقيق وشامل للأثار المالية والتشغيلية لتبني نموذج اعادة التقييم قبل تطبيقه، وتعد خطط للتعامل مع آثاره المحتملة، مع مراعاة نوع القطاع وحجم الشركة (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠٢١). وتلزم الشركة المؤهلة أو التي اجرت تقييم دقيق وقررت التبني الاختياري لنموذج اعادة التقييم بالإفصاح عن تبنيها نموذج إعادة التقييم في القوائم المالية، والإفصاح عن المعلومات اللازمة لهذا التقييم مثل اساليب التقييم المستخدمة والالتزام بإجراءات هيئة السوق المالية السعودية والإفصاح التفصيلي عن العقارات والآلات والمعدات المستأجرة، لتوفير معلومات مالية موثوقة للمستخدمين وتحسين الشفافية والمقارنة (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠٢١). ويوفر استخدام نموذج اعادة التقييم معلومات ملائمة تساعد في الوصول الى القيمة العادلة وفق ٣ مداخل الاول مدخل سعر السوق، والثاني مدخل التكلفة والثالث مدخل الدخل (بوطالب وآخرون، ٢٠٢١). وتلتزم جميع الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بتطبيق نموذج إعادة التقييم لقياس العقارات والآلات والمعدات اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٥. وإذا رغبت شركة في الاستمرار في استخدام نموذج التكلفة بعد هذا التاريخ فعليها الحصول على موافقة بذلك من الهيئة.

يخلص الباحث مما سبق الى ان المملكة قد سمحت بالتطبيق الاختياري لنموذج اعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ لفترة من اول يناير ٢٠٢٢ الى اخر ديسمبر ٢٠٢٤، وتركت الحرية للشركات في التبني الاختياري لهذا النموذج وفقاً لتقييمها الشامل للأثار المالية والتشغيلية، مع تحديد حالتين لاعتبار الشركة مؤهلة لحت هاتين الحالتين على التطبيق. وبالتالي يمكن تصنيف الشركات السعودية الى شركات تتبني طوعاً نموذج اعادة التقييم او شركات لم تتبني هذا النموذج. ومن ثم يثار التساؤل حول ما هي المحددات التي دفعت بعض الشركات لتبني نموذج اعادة التقييم في حين عزف البعض الاخر؟

٢/٢- علاقة معايير التقييم الدولية IVS بتطبيق نموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦ :
اصدرت لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) بالتعاون مع هيئات دولية اخرى مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و (IASB) معايير التقييم الدولية IVS، لتوحيد معايير تقييم عالمية من خلال إنشاء قواعد تقييم مقبولة تعتمد على اسس موضوعية تحقق الاتساق وتقلل مخاطر مرونة استخدام نماذج متعددة للتقييم. بما يساهم في زيادة موثوقية التقييم لدي اصحاب المصلحة، ويدعم الشفافية، وينشط الأسواق المالية الدولية، ويقلل فرص الانهيارات المالية (Almaani, 2020; جاسم والجنايني، ٢٠٢١). ويمكن الاستفادة من معايير IVS لتقييم العقارات والآلات والمعدات، لنشابه جوهر تعريف هذه الاصول بين المعيار ١٦ ومعايير التقييم الدولية ٣٠٠، ٤٠٠، حيث تعرف الآلات والمعدات بأنها اصول

ملموسة مملوكة للمنشأة تستخدمها في التصنيع، أو الانتاج، أو توريد البضائع، أو الخدمات (IVS 300,2017)، كما تعني المصالح العقارية الحق في امتلاك الارض والمباني أو السيطرة عليها أو استغلالها، والحق في الانتفاع بها دون الملكية مثل عقود التأجير التمويلي (IVS 400,2017). ولقد زاد الطلب على تطبيق هذه المعايير بسبب تبني عدة جهات معتبرة لها مثل (OECD) ودائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (جاسم والجناني، ٢٠٢١).

ويحسن التكامل بين معايير التقييم الدولية ومعايير المحاسبة الدولية جودة القياس المحاسبي ليعبر بدقة عن الواقع الاقتصادي للعقارات والآلات والمعدات، مما يرشد متخذي القرارات (جاسم والجناني، ٢٠٢١، Almaaeni, 2020). وتساعد معايير IVS في تبني نموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦ بتحديد اسس التقييم المناسبة للتوصل الى القيمة العادلة (Almaaeni, 2020)، من بين عدة اسس مختلفة مثل القيمة السوقية، والايجار السوقي، والقيمة المنصفة، والقيمة الاستثمارية، والقيمة التكاملية، وقيمة التصفية. ويتحدد اساس التقييم وفق شروط واغراض التقييم بما يتوافق مع لوائح الشركة ومدى تأهيلها لإعادة التقييم، مع مراعاة العقود الخاصة التي قد تحدد طريقة تقييم محددة، وقد يستخدم أكثر من اساس للتقييم (جاسم والجناني، ٢٠٢١). ويترتب على ذلك تخفيض عدم تماثل المعلومات، وزيادة الملائمة (خميس، ٢٠٢٠، Utami, et al., 2024). ويتم التقييم باستخدام أحد المدخل الثلاثة التالية: المدخل الاول مدخل التكلفة ويقضى بعدم دفع المشتري في اي أصل أكثر من تكلفة الحصول على أصل مماثل له نفس المنفعة، وتحدد بتكلفة الشراء الجارية أو استخدام الارقام القياسية او التكلفة الاستبدالية، ويجب الا تتجاوز صافي القيمة القابلة للتحقق (IVS, 2017)، ويتطلب ذلك توفر بيانات عن التكلفة، والتضخم، حيث يعزز نموذج إعادة التقييم قيم الأصول وقت التضخم، كما يدعم نموذج إعادة التقييم رغبة الشركة في التمثيل الصادق للأصول وتجنب السلوك الانتهازي للإدارة (Zakaria, et al., 2014، جاسم والجناني، ٢٠٢١). اما المدخل الثاني فهو مدخل مقارنة السوق المباشرة (Direct Market Comparison approach)، عن طريق مقارنة قيمة الأصل مع قيم أصول مماثلة تتوفر عنها معلومات سعرية في السوق المفتوحة، مع تعديل القيم السوقية بأحد طريقتين، اما طريقة الشركة الارشادية (Guideline company method)، او طريقة المعاملات الارشادية (Guideline transaction method). ويفضل مدخل السوق عند بيع أصل مشابه خلال فترة قريبة او وجود شبيه له في السوق يتم التداول عليه بشكل حر. ويوجد ثلاث مستويات لتطبيق مدخل السوق، الاول وجود اسعار معلنة في سوق نشطة لأصول مماثلة، والثاني توافر الاسعار، ولكنها غير معلنة ويمكن اشتقاقها عن طريق اجراء بعض التسويات وفقا لتقديرات القائم بالتقييم، والثالث تكون الاسعار غير معلنة والسوق غير نشط او نشاطه ضعيف، وتعتمد المنشأة على المعلومات الشحيحة المتوفرة في التقييم (IFRS13; Hladika, et al., 2021). اما المدخل الثالث هو مدخل الدخل وبموجبه تحسب القيمة الحالية للدخل المتوقع (جاسم والجناني، ٢٠٢١)، اعتماداً على طرق التدفق النقدي المخصوم، وطريقة الرسملة (Almaaeni, ٢٠٢٠، ابو طالب وآخرون، ٢٠٢١). ويفضل تطبيق مدخل الدخل

حينما يكون توليد الايرادات هو العنصر المؤثر، ويوجد توقع معقول لمقدارها وتوقيتها المستقبلي (IVS,2017). ويتطلب اختيار اي من المداخل السابقة الموثوقية والاعتماد، ومراعاة ظروف السوق وقت التقييم من عرض وطلب ومعدل التضخم والأسعار المماثلة، ومعدلات العائد، وخصائص الأصول مثل الموقع والمساحة والعمر الافتراضي ومخاطر التقادم، وشروط الاستخدام والتشغيل. كما يجب اختيار مقيم مؤهل على دراية بمعايير التقييم المعمول بها، ولديه خبرة كافية في تقييم العقارات والآلات والمعدات، وهذا يتفق مع ما ألزمت به هيئة سوق المال السعودية. ويمكن الدمج بين أكثر من مدخل (جاسم والجنايني، ٢٠٢١). ويفضل الثبات في تطبيق المدخل مالم يكن هناك مؤشرات تستلزم التعديل (IFRS13,2017). ويؤدي استخدام المدخل المناسب لتقييم العقارات والآلات والمعدات الى جعل بنود القوائم المالية أكثر تعبيراً عن الواقع الاقتصادي، Henrikhaugen & Åbelvold, (2023).

يخلص الباحث مما سبق الى تشابه مضمون مفهوم العقارات والآلات والمعدات بين المعيار ١٦ ومعايير التقييم الدولية ٣٠٠، ٤٠٠، وتشابه تأهيل وشروط المقيمين مع متطلبات قرارات هيئة سوق المال السعودية، ولذلك يمكن الاستفادة من هذه المعايير لتوحيد معايير تقييم موضوعية ومقبولة بين الشركات تحقق الاتساق، بما يزيد من موثوقية التقييم والشفافية، وينشط الأسواق المالية الدولية.

٣/٢- محددات التنبؤ الاختياري لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦: يؤدي تبني تطبيق نموذج إعادة التقييم الى عدة فوائد، منها تجنب النقص في التدفق النقدي الداخل وتوفير المعلومات المالية الملائمة، الا ان ذلك يكون بتحمل تكاليف متعددة منها تكاليف التقييم وتكاليف المراجعة والتدقيق وتكاليف حفظ السجلات وتكاليف الفرصة البديلة الممثلة في الوقت الضائع نتيجة تطبيق نموذج إعادة التقييم (Zakaria, et al., 2014)، ونتيجة لذلك تختار الشركة اما تبني نموذج إعادة التقييم او عدم التنبؤ في ضوء مجموعة من المحددات. ويتناول الباحث في هذا العنصر اهم محددات هذا التنبؤ، وتتمثل في القيود المالية، كثافة الاصول، وملائمة المعلومات المحاسبية، والتحفظ المحاسبي، وحجم الشركة، وطبيعة النشاط، والربحية، وفعالية حوكمة الشركات. وتفصيل ذلك كما يلي:

١/٣/٢- علاقة القيود المالية للشركة بتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦: يُقصد بالقيود المالية الصعوبات التي تواجه الشركة للوصول إلى التمويل المناسب للقيام بالاستثمارات المطلوبة، وعجزها عن تدبير هذا التمويل (Chen, 2016)، بسبب قيود الائتمان نتيجة انخفاض معدل تغطية الفوائد او زيادة نسبة الرافعة المالية، أو انخفاض التدفق النقدي الداخل (Cheng et al., 2014; Fazzari & Petersen, 1993; Whited and Wu, 2006; Kaplan and Zingales, 1997)، حيث تزيد القيود المالية في الشركات ذات الرفع المالي المرتفع والتدفق النقدي الحر المنخفض (Ahamed, et al., 2023; Hadlock and Pierce, 2010). وتقاس القيود المالية بعدة مقاييس، منها

معدل تغطية الفوائد ونسبة الرافعة المالية ونسبة التدفق النقدي الحر / اجمالي الديون، التدفق النقدي الحر / اجمالي الأصول (Ahamed,et al.,2023; Cheng et al., 2014; Whited and Wu,2006)، كما قد تقاس عن طريق عدد كلمات الافصاح السردي من خلال حصر كلمات معينة في تقرير مجلس الادارة تؤشر الى زيادة قلق المديرين والمحللين الماليين من القيود المالية المستقبلية (Hoberg & Maksimovic,2015). ومن امثلة هذه الكلمات تأخير، تخلى، تقليص، مطلوب، التزامات، ضعف القيمة، الامتثال (Ahamed,et al.,2023). وتقل فرص الشركات التي تعاني من قيود مالية عالية في الحصول على قروض بأسعار مناسبة (Secinaro,et al.,2020، عزام واخرون، ٢٠٢٢). لذلك تسعى الشركات الى تخفيض القيود المالية عن طريق تبني نموذج اعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفقا للمعيار ١٦ (Lau,2023 Zakaria,et al.,2014; Karim,et al.,2020; Karim,et al.,2020)، حيث يعطي تبني نموذج إعادة التقييم إشارات إيجابية للسوق تساعد في اقناع الدائنين بتخفيض القيود المالية، عن طريق تحسين فرص النمو والسيولة بالشركة مما يحسن القدرة على الاقتراض؛ والحصول على سيولة إضافية (Zakaria,et al.,2014). وقد اختلفت الدراسات بشأن هذا الاثر فرأى البعض انه ايجابي، بسبب تخفيض تكاليف التعاقد على الديون (Cotter, 1999; Zakaria,et al.,2014) كما ان زيادة القيود المالية يحد من قدرة الإدارة على التصرف في رصيد النقدية الحرة (صالح، ٢٠٢١، Dey et al ,2020)، كما يزيد فرص دخول الشركات الجديدة الى السوق، ويزيد معدل نموها (Zhao, 2016)، عند تحقيق ربح تشغيلي أكبر من تكاليف التمويل (Baldacchino, et al.,2022). ويرى آخرون ان الاثر سلبي، بسبب زيادة مخاطر تعثر الشركة في سداد التزاماتها (صالح، ٢٠٢١، حسن، ٢٠٢٠، Pratoomsuwan & Ahamed,et al.,1992; Henderson and Goodwin,2016; Vu, 2016; Musso and Schiavo,2008; Chen&Wang,2012; Hadlock and Pierce,2010; al.,2023; Chasiotis,2021). وذهب فريق ثالث الى عدم وجود علاقة معنوية (Buertey & Pae, 2021, Teng & Hachiya,2013). وقد يرجع الاختلاف في النتائج الى اختلاف الظروف الاقتصادية بين الدول (Ahmed, et al.,2013; Whited and Wu,2006; Hadlock and Pierce,2010). ومن الجدير بالذكر اختلاف الظروف الاقتصادية للبيئة السعودية عن البيئات التي تمت فيها الدراسات السابقة، بسبب انخفاض نسب التمويل بالدين عموما في الشركات السعودية لاعتبارات تخص تحريم الفوائد في المملكة (احمد، ٢٠١٨)، كما تميل نسب التدفق النقدي في المملكة الى الاستقرار النسبي. ونتيجة لاختلاف نتائج الدراسات السابقة، وتركيز القليل منها على علاقة القيود المالية بتبني نموذج اعادة التقييم وفقا للمعيار ١٦ (Ahamed,et al.,2023). لذلك تركز الدراسة على بحث معنوية العلاقة بين القيود المالية وتبني نموذج إعادة التقييم في الشركات السعودية، للتوصل الى دليل تطبيقي.

٢/٣/٢- علاقة كثافة العقارات والآلات والمعدات بتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ : يقصد بكثافة العقارات والآلات والمعدات الوزن النسبي للعقارات والآلات والمعدات الى اجمالي الاصول (Karim,et al.,2020;Yurniwati,et al.,2018)، وعادة ما تؤثر هذه الكثافة الى زيادة فرص التوسع والنمو وزيادة الإنتاجية، بشرط الا تؤثر على زيادة نسب الديون الى الحدود غير الامنة، حيث يصعب تحويل هذه الاصول الى نقدية بسهولة وسرعة. ويسود اعتقاد بأن الشركات كثيفة العقارات والآلات والمعدات ستكون احرص على تطبيق نموذج إعادة التقييم مقارنة بالشركات الأخرى، كما سيكون هناك زيادة في معدل تكرار عملية إعادة التقييم فيها; Jin, et Hladika,et al.,2021; Karim,et al.,2020; al.,2022). ويؤكد الباحث هذا الاعتقاد في السوق السعودي بسبب ما يوفره استخدام نموذج إعادة التقييم من الإفصاح عن الواقع الاقتصادي لأسعار العقارات خاصة في ظل التحسن الملحوظ لأسعار العقارات في المملكة بعد إجراءات الانفتاح التي اتخذتها المملكة مما زاد من الطلب على القطاع العقاري. ويزيد ذلك من ثقة المستثمرين والمحللين الماليين في التقارير المالية للشركة. غير ان هذا الاعتقاد يحتاج الى دليل تطبيقي يؤيده او ينفيه وهذا ما سيتم تناوله في الدراسة التطبيقية.

٣/٣/٢- علاقة ملائمة المعلومات المحاسبية بتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ : يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية الى تحسن ملائمة المعلومات المحاسبية (Fuad,et al.,2022; Dayag,et al., 2023; Gu et al., 2019)، وينطبق ذلك على الشركات التي تتبنى المعايير الدولية الجديدة بشكل اختياري (Christensen, et al.,2022; Foad, et al.,2022)، بالإضافة الى زيادة دقة التنبؤات وتحسين توقيتها، وزيادة مشاركة المستثمرين (Barniv et al., 2022). وذهب آخرون الى عدم وجود علاقة بين تبني المعايير الدولية وجودة التقارير (Krische, et al.,2012). والقليل من الدراسات الذي تناول هذه العلاقة عند تطبيق المعيار ١٦، حيث خلصت الى تحسن ملائمة المعلومات المحاسبية عند تبني المعيار ١٦ نتيجة تخفيض عدم تماثل المعلومات وتعبير التقارير المالية عن واقع الأصول وتحسن القيمة التنبؤية للمعلومات (Giner Wang,et al.,2020; Zwang, 2020; and Pardo,2018;Foad,et al.,2022). وتتأثر معنوية العلاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية وتبني نموذج إعادة التقييم باختلاف الظروف الاقتصادية والتنظيمية للشركات ودرجة التعقيد في نظام التقرير المالي (Utami, et al.,2024)، كما تتأثر بمستويات حماية المستثمرين التي توفرها الدول (Henrikhaugen& Åbelvold, 2023). وتقاس ملائمة المعلومات المحاسبية بعدة مقاييس يستخدم الباحث منها عدم تماثل المعلومات، والذي يقاس بالفرق بين سعر الشراء وسعر البيع (AVERAGE_BID_ASK_SPREAD). يخلص الباحث مما سبق الى وجود علاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية وتبني نموذج إعادة التقييم للعقارات والآلات والمعدات، واختلاف معنوية هذه العلاقة باختلاف الظروف الاقتصادية والتنظيمية في الدول المختلفة. لذلك يري الباحث ضرورة القيام بدراسة تطبيقية لتحديد معنوية هذه العلاقة في البيئة السعودية للوصول الى دليل تطبيقي.

٤/٣/٢- علاقة التحفظ المحاسبي بتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦: يؤدي التحفظ المحاسبي للوصول الى الحد الأدنى لقيمة الأصول والاعتراف بالخسائر بشكل أسرع من الاعتراف بالأرباح، كما يؤثر على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي، ويحسن من القدرة التنبؤية لمعلومات التقارير المالية، ومن دقة توقعات المحللين (Khersiat,2020; زعل،٢٠٢٢). ويتزايد الاهتمام بمستوي التحفظ المحاسبي في اوقات التقلبات الاقتصادية، وعند تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات (Balakrishnan et al., 2016; Cerqueira & Pereira,2020; Pereira, et al.,2023) وعام واخرون،٢٠٢٢)، نتيجة وجود فروق بين القيم المقرر عنها في القوائم المالية وبين قيمتها العادلة، بسبب رد فعل السوق تجاه المعلومات المحاسبية واختلاف حساسية السوق للاستجابة للأخبار السيئة والأخبار الجيدة (العراقي،٢٠٢١). مما ينتج عنه من ضرورة اتخاذ قرارات أكثر تحفظاً، والتوسع في تكوين الاحتياطات (Balakrishnan et al., 2016). لذلك يجب الاهتمام بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتطبيق المعيار ١٦ (Khersiat,2020). ويقيس الباحث التحفظ المحاسبي بنسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية MTB لسهولة حسابها، وتوافر بياناتها، وكثرة استخدامها (Karim & Sarkar 2019, De Souza et al, 2019) فرج،٢٠١٩، عثمان،٢٠٢٢).

وقد اختلفت الدراسات في توصيف العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتبني نموذج إعادة التقييم، فذهب البعض لوجود علاقة طردية معنوية (Utami, et al.,2024; Pereira, et al.,2023) ، خاصة عند الافصاح عن القيمة العادلة للعقارات في السوق السعودي(عثمان،٢٠٢٢). وذهب آخرون الى وجود علاقة سلبية، نتيجة رغبة الشركات في تخفيض القيمة المقرر عنها للعقارات والآلات والمعدات بتطبيق مستويات عالية من التحفظ المحاسبي (Utami, et al.,2024; Arabahmadi et al., 2012, Biddle et al, 2020, Razmeh et al, 2014, منصور،٢٠١٨)، وخلص فريق ثالث الى عدم وجود علاقة معنوية (Khersiat,2020; Khamees and Arabiat,2016). ونتيجة لاختلاف نتائج الدراسات، يري الباحث ضرورة القيام بدراسة تطبيقية لتحديد معنوية هذه العلاقة في البيئة السعودية، حيث ان اغلب الدراسات السابقة تمت في بيئات مختلفة.

٥/٣/٢- علاقة حجم الشركة بتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦: تؤثر حجم الشركة على تبني نموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ (Dayag,et al.,2022; Jin, et al.,2023)، حيث تمتلك الشركات الكبرى الامكانيات والقدرات الفنية المؤهلة للتبني الاختياري، وتلبية متطلبات القياس والافصاح المطلوب للوفاء به، مثل الافصاح عن الظروف والعوامل والاساليب المستخدمة في التقييم (Lemos,et al.,2023). ولقد اختلفت الدراسات في توصيف علاقة حجم الشركة بتبني نموذج إعادة التقييم. فقد تكون العلاقة طردية معنوية، لتلبية توقعات ومطالبات المستخدمين، ولقدرتها على تحمل

تكاليف التنبئي، وتخفيض تكاليف الوكالة (Buertey & Pae 2021; Aris,2020; Abdillah, et al.,2019; Kurawa & Shuaibu ,2022; صالح، ٢٠٢١، Albitar et al,2021). وذهب آخرون الى ان هذه العلاقة سلبية، نتيجة تمتع الشركات الصغرى بالمرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، واقتناص الفرص الاستثمارية الجديدة (Dey et al ,2020)، وذهب فريق ثالث الى عدم وجود علاقة معنوية (Mahboub,2019; Karim,et al.,2020). ونتيجة لهذا الاختلاف يسعى الباحث الى اختبار معنوية العلاقة بين حجم الشركة وتبني نموذج إعادة التقييم في السوق السعودي. وتقاس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Prayanthi & Budiarso, 2022).

٦/٣/٢- علاقة نوع النشاط (القطاع) بإعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦: تقضي النظرية المؤسسية (Institutional Theory)، وبصفة خاصة تناغم المحاكاة (Mimetic Isomorphism) او التماثل المعياري، بميل الشركات التي تنتمي الى نفس القطاع الى استخدام نفس النماذج المطبقة. حيث تتبني بعض القطاعات مثل قطاع النفط والطاقة والقطاع العقاري للمعيار ١٦ أكثر من غيرها، رغم وجود اختلافات نسبية بين هذه القطاعات في هذا التنبئي (Santos,2019; Ali,2021; Emmanson,2022; Lemos,et al.,2023). وبالتالي يؤثر نوع القطاع على تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفقاً للمعيار ١٦ (Secinaro, et al.,2020). نتيجة زيادة الأثر على قيمة الأصول والالتزامات في بعض القطاعات مثل قطاع النفط والغاز والتعدين، كون عوائد هذا القطاع منقلبة بسبب تذبذب الاسعار العالمية للطاقة، ومن ثم تعرضه لمخاطر أكثر من القطاعات ذات العوائد المستقرة مثل قطاع البيع بالتجزئة (Secinaro, et al., 2020; Lemos,et al.,2023). لذلك اوصت الدراسات ببحث علاقة نوع القطاع بتطبيق نموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ (Górowski,et al.,2022). وتؤكد الملاحظة المباشرة لبيانات الشركات السعودية ان ٦ قطاعات فقط من أصل ١٨ قطاع هي التي تبنت نموذج إعادة التقييم، وهي الطاقة والبتروكيماويات والصناعات طويلة الأجل، والاسمنت، والمقاولات، والعقارات. ويمثل هذا التطبيق المتواضع لنموذج إعادة التقييم السمة الغالبة للدراسات السابقة للشركات التي تبنت نموذج إعادة التقييم بعد عامين من تطبيق المعيار ١٦ (Zakaria,et al.,2014; Hladika, et al.,2021). ولذلك تختبر هذه الدراسة معنوية العلاقة بين نوع القطاع وتطبيق نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية، للوصول الى دليل تطبيقي.

٧/٣/٢- علاقة ربحية الشركة بتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦: تعد الربحية المؤشر الرئيسي لتقييم اداء الشركات ولنجاحها في إدارة مواردها (Abdillah, et al.,2019)، والضمانة الرئيسية لاستمرارها، والمحفز الرئيسي لجذب المستثمرين (Baldacchino, et al.,2022). وتؤثر الربحية على تبني نموذج إعادة التقييم للعقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ نتيجة وجود مكاسب او خسائر لإعادة التقييم (بكرات، ٢٠٢٢)، حيث يساعد تبني نموذج إعادة التقييم في اقناع المستثمرين بالقدرة على تحسين الاداء المالي المستقبلي وتحسين الربحية (Zakaria,et al.,2014; Wang,et al.,2020).

وتقاس الربحية بعدة مقاييس منها ربحية السهم (Prayanthi & Budiarmo, 2022)، والذي زادت أهميته بعد تطبيق المعيار ١٦ (Henrikhaugen & Åbelvold, 2023)، نتيجة لأثره الإيجابي على تطبيق نموذج إعادة التقييم، وخاصة عند انخفاض مستوى حماية المستثمرين (Henrikhaugen & Åbelvold, 2023). كما خلص آخرون إلى أن هذا التأثير سلبي (Wang, et al., 2020; Zakaria, et al., 2014)، بسبب زيادة تكاليف التقييم وزيادة تكاليف المراجعة والتدقيق وتكاليف حفظ السجلات وتكاليف الفرصة البديلة الممتدة في الوقت الضائع نتيجة تطبيق نموذج إعادة التقييم. ويتحفظ الباحث على نتائج Wang, et al., 2020، حيث تمت خلال فترة كورونا ١٩، وبالتالي ربما تأثرت النتائج بتداعيات الأزمة. يخلص الباحث مما سبق إلى وجود تأثير للربحية على تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفقاً للمعيار ١٦، واستخدام ربح السهم للتعبير عن الربحية، ولقد اختلفت الدراسات في اتجاه هذه العلاقة، لذلك يري الباحث ضرورة القيام بدراسة تطبيقية لتحديد معنوية هذه العلاقة للشركات السعودية، حيث تمت أغلب الدراسات السابقة في بيئات مختلفة، أو في أوقات غير طبيعية مثل وقت أزمة كورونا ١٩.

٨/٣/٢-علاقة فعالية حوكمة الشركات بتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦: تساعد فعالية حوكمة الشركات في وضع إطار مؤسسي قوي يضمن التطبيق الفعال للمعايير الدولية (Fuad, et al., 2022)، خاصة في الأسواق المالية الناشئة وعند تبني تطبيق معيار محاسبي دولي جديد (Mhedhbi and Zeghal, 2016). من خلال ما توفره من إعدادات قانونية تتوافق مع التشريعات ودعم خصائص الامتثال والحد من الفساد الإداري (Marzuki and Wahab, 2018). وتؤدي فعالية حوكمة الشركات إلى تخفيض مستويات الفساد، وزيادة تبني تطبيق نموذج إعادة التقييم وفقاً للمعيار ١٦ (Mazzi, et al., 2018; Chen, et al., 2020; Fuad, et al., 2022) من خلال تخفيض تكاليف التطبيق (Brown et al., 2014; El-Halaly, et al., 2020; Tsalavoutas, et al., 2020; Mazzi, et al., 2019; Zhang & Zhang, 2023; Zheng & You, 2020).

ويعد إدراج السوق المالية السعودية ضمن مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة من العوامل القوية التي تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠. ولقد وضعت المملكة مؤشر لحوكمة الشركات (GCI (Governance Corporate Index)، اعتماداً على الدرجة الموزونة لأربع مجموعات أساسية هي مجلس الإدارة (DB)، بنسبة ٣٥%، حقوق المساهمين (RS)، بنسبة ٢٥%، الإفصاح والشفافية (TDP)، بنسبة ٣٠%، وحقوق أصحاب المصلحة (RS)، بنسبة ١٠%. كما يعطي التطبيق الاختياري وزن أكبر من التطبيق الإلزامي. ونظراً لإعطاء مؤشر GCI الأهمية الأكبر لمجلس الإدارة، لذلك يركز الباحث عليه، من خلال قياس فعاليته بمؤشرين هما عدد الأعضاء غير التنفيذيين وعدد الأعضاء المشاركين في أكثر من شركة (Daryaei et al., 2022; Habbash & Alagla, 2015). وسبب التركيز على هذين المقياسين ارتباطهم باختيار نموذج إعادة التقييم. كما يركز الباحث على الإفصاح العام والشفافية، من خلال مقياسين: الأول جودة المراجعة وفقاً

لنوع مكتب المراجعة (تريكي، ٢٠١٦، KPMG، 2014). والثاني فعالية لجنة المراجعة الداخلية، والتي تقاس بمدى توافر الخبرة المالية لها، لوجود علاقة معنوية بينه وفعالية الحوكمة (أبو الخير وطفه، ٢٠٢٣، عبد الفتاح، ٢٠٢١). كونه يساعد في مناقشة الموضوعات والفقرات التي تطلب خبرة فنية ومنها اختيار نموذج إعادة التقييم (حسين، ٢٠٢٠). وقد ألزم قرار هيئة سوق المال السعودي لجنة المراجعة عند تبني نموذج إعادة التقييم بمتابعة عملية التقييم ونتائجها ورفع لمجلس الإدارة عند وجود أي ملاحظات (هيئة سوق المال، ٢٠١٩) يعتقد الباحث وفقا لما سبق بوجود علاقة بين فعالية الحوكمة وتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦، ويحتاج تدعيم هذا الاعتقاد الى القيام بدراسة تطبيقية لتحديد معنوية هذه العلاقة للشركات السعودية، حيث لم تختبر هذه العلاقة من قبل وفقا لعلم الباحث.

٤/٢- علاقة تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ بالتغيرات في اسعار الاسهم: يهدف تطبيق اي معيار دولي الى زيادة فهم التقارير المالية من قبل المستثمرين، من خلال تغير استجابة الأسواق المالية، نتيجة تعزيز الإفصاح والشفافية والتقييم (Hilliard & Neidermeyer, 2018; Brüggenmann et al., 2013)، ومن ثم زيادة اقبال المستثمرين على الاسهم (Hilliard & Neidermeyer, 2018). ولقد تبين وجود اثر ايجابي لتبني نموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ على أصحاب المصلحة مثل المستثمرين والدائنين والمراجعين، من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات عن طريق توفير القيمة العادلة للعقارات والآلات والمعدات، وتكثيف الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بها، مما يؤثر على اسعار الاسهم (Zakaria, et al., 2014; Tumpach, et al., 2021; Easton and Edey, 1997). كما تبين وجود رد فعل ايجابي على اسعار الاسهم من قبل السوق بعد تطبيق المعيار ١٦، نتيجة زيادة مستوي الإفصاح والشفافية، ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والشركات، وتحسين قدرة المستثمرين على التقييم والتمييز بين اداء الشركات وبعضها البعض، ويزيد ذلك من سيولة السوق، ويحسن اسعار الأسهم (Zwang, 2020). وذهب آخرون الى وجود تأثير عكسي على سعر السهم بعد تبني تطبيق المعيار ١٦ (Wang, et al., 2020)، وقد يرجع ذلك الى النظرة السلبية للمستثمرين نحو الشركات التي تبنت نموذج إعادة التقييم، نتيجة زيادة تقلبات اسعار الاسهم، نتيجة المضاربة، لذلك قد يخفض المستثمرين معدل التداول (Abdullah & Tursoy, 2021; Detthamrong et al., 2017; Jin, et al., 2022).

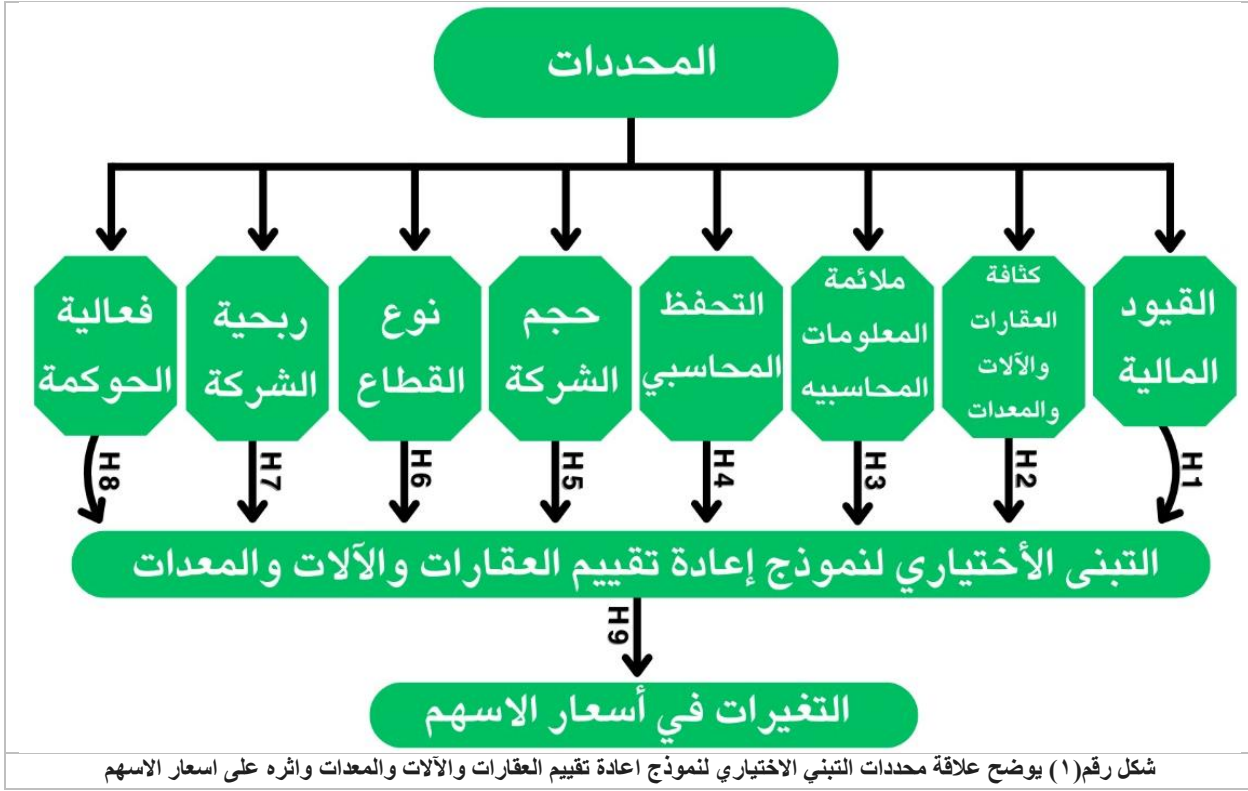
وقد تم استخدام المتغيرات الرقابية كحجم الشركة وملائمة المعلومات المحاسبية والرافعة المالية ونوع النشاط وجودة المراجعة في دراسات سابقة مشابهة (امين، ٢٠٢٣، Wu, et al., 2023; Ahamed, et al., 2020)، فمثلا تتحسن أسعار اسهم الشركات الكبرى مقارنة بالشركات الصغرى (Abdullah & Tursoy, 2021). كما توجد علاقة معنوية بين تبني نموذج إعادة التقييم ونسب الرافعة المالية، اضافة الى زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية (Hilliard & Neidermeyer, 2018; Almeida, et al., 2007). كما يوجد تأثير معنوي لتطبيق المعيار ١٦ على قيمة الشركة السوقية (مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٩). ويختلف هذا

التأثير باختلاف المقاييس المحاسبية او السوقية، فينخفض التأثير عند المقاييس المحاسبية (Morales-Díaz and Zamora,2018)، ويزيد عند استخدام المقاييس السوقية مثل Tobin's Q (Alhussain & Alsultan,2021; Zwang, 2020).

ويري الباحث ضرورة وجود دليل تطبيقي من البيئة السعودية عن علاقة تبني نموذج إعادة التقييم بأسعار الاسهم، كون الدراسات السابقة قد اختلفت في نتائجها، كما تمت في بيانات مختلفة، كما لم تختبر معنوية هذه العلاقة في السوق السعودي من قبل وفقا لعلم الباحث.

٣- اشتقاق وصياغة الفروض:

خلص الباحث مما سبق الى الاعتقاد بوجود علاقة معنوية بين المحددات السابق تناولها (القيود المالية، كثافة العقارات والآلات والمعدات، وملائمة المعلومات المحاسبية، والتحفز المحاسبي، وحجم الشركة، وطبيعة النشاط، والربحية، وفعالية حوكمة الشركات) كمتغيرات مستقلة وتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بشكل اختياري وفقا للمعيار ١٦ كمتغير تابع، كما يعتقد بوجود علاقة معنوية بين هذا التبني لنموذج إعادة التقييم كمتغير مستقل واسعار الاسهم كمتغير تابع. الا ان هذا الاعتقاد يحتاج الى دليل تطبيقي يؤيده او ينفيه، في ظل عدم وجود دراسات سابقة اختبرت هذه العلاقات بالتطبيق على الشركات السعودية غير المالية. ومن ثم تمثل هذه الدراسة -على حد علم الباحث- الاولى في السوق السعودي التي تختبر هذه العلاقات، خاصة في توقيت التطبيق الاختياري للمعيار ١٦. ويوضح الشكل التالي رقم (١) توصيف هذه العلاقات:



شكل رقم (١) يوضح علاقة محددات التبني الأختياري لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات واثره على أسعار الاسهم

ويتم اشتقاق وصياغة فرض لكل محدد من هذه المحددات كمتغيرات مستقلة لاختبار معنوية العلاقة بينها وبين تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات كمتغير تابع. ثم يتم صياغة فرض أخير لاختبار معنوية العلاقة بين هذا تبني نموذج إعادة التقييم كمتغير مستقل وأسعار الاسهم كمتغير تابع. وتفصيل ذلك كما يلي:

خلص الباحث الى اختلاف نتائج الدراسات السابقة حول علاقة القيود المالية بتبني نموذج إعادة التقييم واثره على الاداء المالي للشركات، فذهب البعض الى وجود اثر ايجابي لزيادة الديون (Zhao, 2016)، وذهب آخرون الى ان الاثر سلبي (Ahamed,et al.,2023; Musso and Schiavo,2008 ;Chen&Wang,2012). وذهب فريق ثالث الى عدم وجود علاقة معنوية (Teng & Hachiya, 2021, Buertey & Pae, 2013). ونتيجة لتضارب نتائج الدراسات واجرائها في بيئات مختلفة (Ahamed,et al.,2023)، عن البيئة التنظيمية والتشريعية السعودية، يقوم الباحث بدراسة معنوية العلاقة بين القيود المالية كمتغير مستقل وتبني الشركة لنموذج إعادة التقييم كمتغير تابع، للحصول على دليل تطبيقي. لذلك يمكن صياغة الفرض الأول في صورته العدمية كما يلي:

١/٣: لا توجد علاقة معنوية بين القيود المالية والتبني الأختياري لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

كما خلص الباحث الى ان زيادة كثافة العقارات والآلات والمعدات تؤثر على تبني نموذج إعادة التقييم (Jin, et al.,2022; Hladika,et al.,2021; Karim,et al.,2020)، نتيجة تغير القيمة العادلة لها وأثر ذلك على القوائم المالية. لذلك يعتقد الباحث ان تكون الشركات الاعلى كثافة في العقارات والآلات والمعدات للشركات السعودية أكثر ميلا للتبني الاختياري لنموذج اعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات. الا ان هذا الاعتقاد يحتاج الى دليل تطبيقي يؤيده او ينفيه، ولذلك يمكن صياغة الفرض الثاني في صورته العدمية كما يلي:

٢/٣ - لا توجد علاقة معنوية بين كثافة العقارات والآلات والمعدات للشركة والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

كما خلص الباحث من الدراسات السابقة الى وجود علاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية وتبني الشركة لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦، وترتبط قوة هذه العلاقة بالظروف الاقتصادية والتنظيمية في الدول المختلفة وبدرجة تعقيد نظام التقرير المالي، وبالتالي تختلف نتيجة اختلاف هذه الظروف (Utami, et al.,2024). حيث عزز تبني نموذج إعادة التقييم من ملائمة المعلومات المحاسبية وحسن الشفافية (Giner and Pardo,2018). ويعتقد الباحث ان زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية يشجع الشركات على تبني نموذج إعادة التقييم. لذلك يختبر الباحث معنوية العلاقة بين الملائمة وتبني نموذج إعادة التقييم لتقديم دليل تطبيقي لعله الاول- وفقا لعلم الباحث- في المملكة في ظل عدم وجود دراسات تناولت هذا الموضوع. ومن ثم يمكن صياغة الفرض الثالث في صورته العدمية كما يلي:

٣/٣: لا توجد علاقة معنوية بين ملائمة المعلومات المحاسبية والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

كما خلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة الى وجود علاقة بين مستوي التحفظ المحاسبي وتبني نموذج لإعادة التقييم للعقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ (Pereira,et al.,2023)، نتيجة ميل الشركات الى اتخاذ قرارات مالية أكثر تحفظاً، والتوسع في تكوين الاحتياطات عند اختيار اسلوب لتقدير القيمة العادلة (Balakrishnan et al., 2016) زعل، ٢٠٢٢، منصور، ٢٠١٨). واختلفت الدراسات في توصيف هذه العلاقة، فذهب البعض الى انها فذهب البعض لوجود علاقة طردية معنوية (Utami, et al.,2024; Pereira, et al.,2023)، خاصة عند الافصاح عن القيمة العادلة، وذهب آخرون الى انها علاقة معنوية سلبية (Arabahmadi et al., 2012, Biddle et al, 2020, Utami, et al.,2024 Razmeh et al, 2014)، وذهب آخرون الى عدم وجود علاقة (Khersiat,2020; Khamees and Arabiat,2016). ونظرا لأن هذه الدراسات تمت في بيئات مختلفة، يري الباحث ضرورة اختبار معنوية هذه العلاقة في البيئة السعودية. وبالتالي يمكن صياغة الفرض الرابع في صورته العدمية كما يلي:

٤/٣ - لا توجد علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبي والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

كما خلص الباحث من الدراسات السابقة الى الاعتقاد بوجود علاقة بين حجم الشركة وتبني نموذج إعادة التقييم وفقا للمعيار ١٦ (Dayag,et al.,2023; Karim,et al.,2020)، لقدرة الشركات الكبرى على دراسة وتحليل الظروف المناسبة لتبني نموذج إعادة التقييم مبكرا، والوفاء بمتطلبات القياس والافصاح اللازمة لتطبيق نموذج إعادة التقييم. كما اختلفت نتائج الدراسات السابقة في توصيف علاقة حجم الشركة بمستوي الإفصاح الاختياري (صالح ٢٠٢١، Dey Albitar et al,2021, Buerthey & Pae 2021 ; Kurawa & Shuaibu ,2022، ٢٠٢١، Abdullah & Tursoy,2021; et al,2020; Mahboub,2019). ولم تختبر اي دراسة وفقا لعلم الباحث معنوية العلاقة بين حجم الشركة والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم في السوق السعودي، ولذلك يري الباحث ضرورة لاختبار هذه العلاقة، لذلك يمكن صياغة الفرض الخامس في صورته العدمية كما يلي:

٥/٣- لا توجد علاقة معنوية بين حجم الشركة والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

كما خلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة الى ان طبيعة نشاط الشركة او نوع القطاع يؤثر على تبني الشركة لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات (Ali,2021; Lemos,et al.,2023; Secinaro, et al.,2020). كما اوصت الدراسات ببحث علاقة نوع القطاع بتطبيق نموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ (Górowski,et al.,2022). بسبب انخفاض مستوى التطبيق لنموذج إعادة التقييم خلال عامين من تطبيق المعيار ١٦ (Zakaria,et al.,2021; Hladika, et al.,2014). ولذلك تختبر هذه الدراسة معنوية العلاقة بين نوع القطاع وتطبيق نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية، للوصول الى دليل تطبيقي، حيث تمت اغلب الدراسات السابقة في بيانات مختلفة. لذلك يمكن صياغة الفرض السادس في صورته العدمية كما يلي:

٦/٣- لا توجد علاقة معنوية بين طبيعة النشاط والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

كما خلص الباحث من الدراسات السابقة الى أن ربحية الشركة تؤثر على تبني نموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ (بكيرات، ٢٠٢٢، Prayanthi & Budiarto, 2022). ولقد اختلفت نتائج هذه الدراسات في تحديد هذا الاثر فيري البعض انه ايجابي لربحية السهم (Henrikhaugen & Åbelvold, 2023). ويري اخرون انه سلبي (Wang,et al.,2020). غير ان هذه الدراسات تمت في بيانات مختلفة عن البيئة السعودية، وأحيانا في اوقات غير عادية مثل ازمة كورونا ١٩. لذلك برزت أهمية اختبار معنوية هذه العلاقة لتقديم دليل تطبيقي. ومن ثم يمكن صياغة الفرض السابع في صورته العدمية كما يلي:

٧/٣- لا توجد علاقة معنوية بين ربحية الشركة والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية غير المالية.

كما خلص الباحث من الدراسات السابقة الى وجود تأثير لفعالية حوكمة الشركات على تبني نموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ (Brown et al.2014; El-Halaly et al.2020;)، حيث تزيد فعالية الحوكمة من اقبال الشركات على تبني تطبيق

نموذج إعادة التقييم (امين، ٢٠٢٣، Wu, et al,2020)، خاصة في الاسواق المالية الناشئة مثل السوق السعودي(Mhedhbi and Zeghal, 2016). لذلك يري الباحث اهمية اختبار معنوية هذه العلاقة لتقديم دليل تطبيقي، لعله الاول- وفقا لعلم الباحث- في السعودية في ظل عدم وجود دراسات تناولت هذا الموضوع. ومن ثم يمكن صياغة الفرض الثامن في صورته العدمية كما يلي:

٨/٣- لا توجد علاقة معنوية بين فعالية حوكمة الشركات والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

كما خلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة الى ان تبني نموذج اعادة التقييم وفق المعيار ١٦ يؤثر على اسعار الأسهم، وقد يكون الاثر ايجابي (Tumpach,et al.,2021)، وقد يكون سلبي (Hilliard & Neidermeyer,2018)، ويرى الباحث ضرورة وجود دليل تطبيقي من البيئة السعودية عن معنوية هذه العلاقة نظرا لاختلاف البيئة السعودية عن البيئات التي طبقت فيها الدراسات السابقة، اضافة الى اختلاف نظرة المستثمرين للتغيرات في اسعار الاسهم واختلاف مستوي الحماية المقررة للمستثمرين. والاعتبار الالهم عدم وجود دراسات تناولت هذه العلاقة للشركات السعودية غير المالية (وفقا لعلم الباحث). لذلك يمكن صياغة الفرض التاسع في صورته العدمية كما يلي:

٩/٣- لا توجد علاقة معنوية بين والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ واسعار الاسهم للشركات السعودية.

٤- الدراسة التطبيقية واختبار الفروض:

٤/١-مجتمع وعينة الدراسة والفترة الزمنية وأسلوب جمع البيانات: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات السعودية غير المالية المقيدة في هيئة سوق المال السعودية مقسمة الى ١٨ قطاع. وتتمثل عينة الدراسة في جميع القطاعات التي يوجد بها شركات تبنت نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفقا للمعيار ١٦ بشكل اختياري وعددها ٦ قطاعات، اضافة الى توفر جميع بيانات متغيرات الدراسة فيها، وعدم تغير السنة المالية خلال فترة الدراسة، ووجود تداول نشط على أسهمها خلال فترة الدراسة، حيث تم استبعاد الشركات التي دخلت السوق في عام ٢٠٢٣، وتوافر التقارير المالية ربع السنوية المنشورة للشركات لعامي ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ولقد تم استخدام البيانات الفترية لمدد مماثلة في دراسات سابقة (Mostafa, 2023; Zwang,2020; Wang, et al.,2020; Quach,2020;)، كما يتمثل سبب استخدام البيانات الفترية في التركيز على فترة انتقالية بطبيعتها قصيرة. وبلغ عدد الشركات التي استوفت كل هذه المعايير ٥٤ شركة، بإجمالي عدد مشاهدات ٤٣٢ مشاهدة. وتم تجميع البيانات من قواعد البيانات Thomson ،Refinitiv اضافة الى استكمال بعض البيانات يدوياً من موقع هيئة سوق المال //

و موقع <https://2u.pw/eo2OrW>، و <https://www.argaam.com> . ويتم التحقق من قيام الشركات بتطبيق نموذج إعادة التقييم من واقع التقارير المالية للشركات.
 ٢/٤ - متغيرات الدراسة: يوضح الجدول التالي رقم (١) توصيفاً للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع المستخدمة في النموذج الاول المقترح للانحدار اللوجستي، والتي سوف يتضمنها التحليل الإحصائي.

جدول رقم (١) يوضح المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للنموذج الاول وكيفية قياسها وبعض الدراسات التي استخدمتها			
الرمز	المتغير	طريقة قياسه	الدراسات السابقة
Y	نموذج إعادة التقييم	• للشركات التي لم تتبنى نموذج إعادة التقييم، و ١ للشركات التي تبنت نموذج إعادة التقييم	(Duncan, 2012; Fuad,et al.,2022; Abdullah & Tursoy,2021; Morales-Díaz and Zamora-Ramírez,2018; ٢٠٢٠).
X1	القيود المالية	معدل تغطية الفوائد	(Cheng, et al., 2014; Whited and Wu,2006;; Kaplan and Zingales,1997)
X2		الرافعة المالية	(Cheng, et al., 2014; Whited and ;Wu,2006; Tsalavoutas,et al.,2020 Kaplan and Zingales,1997)
X3		التدفق النقدي الحر/ اجمالي الديون	Kaplan and Zingales,1997; Fazzari& Petersen,1993)
X4		التدفق النقدي الحر/ اجمالي الأصول	(Kaplan and Zingales,1997; Fazzari& ;Petersen,1993)
X5	كثافة الاصول	اجمالي قيمة العقارات والآلات والمعدات ÷ اجمالي الاصول	(Yurniwati, et al.,2018)
X6	ملانمة المعلومات المحاسبية	عدم تماثل المعلومات	(مليجي، ٢٠١٩)
X7	التحفظ المحاسبي	نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (MTB)	(Karim & Sarkar 2019, De Souza et al, 2019 Balakrishnan et al., 2016; فرج، ٢٠١٩، عثمان، ٢٠٢٢، زعبل، ٢٠٢٢)
X8	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لاجمالي الاصول	(Fuad,et al.,2022 ;Wang & Xing, 2020 ; Imarzouky et al., Lemos,et al.,2023 ; 2021; Wara et al.,2020; Tsalavoutas,et al.,2020)
X9	طبيعة النشاط	نوع القطاع	(Santos,2019;Ali,2021; Lemos,et al.,2023) Emmanson,2022;
X10	ربحية الشركة	ربح السهم	(Prayanthi & Budiarmo, 2022; Henrikhaugen& Åbelvold, 2023) يونس، ٢٠٢١، بكيرات، ٢٠٢٢
X11	جودة المراجعة	١ اذا كان مكتب المراجعة من الاربعة الكبار، ٠ ما عدا ذلك	(Ali,2021; Tsalavoutas,et al.,2020)
X12	فعالية مجلس الادارة	نسبة الاعضاء غير التنفيذيين	((Habbash & Alagla,2015)
X13		عدد المشاركين في اكثر من شركة	(Gatzert & Schubert, 2022; Ezat,2022)

X14	فعالية لجنة المراجعة الداخلية	نسبة عدد أعضاء اللجنة الذين لديهم خبرة محاسبية/عدد أعضاء اللجنة	(Daryaei et al.,2022; Al Lawati et al., 2021; Buallay & Al-Ajmi, 2019;Ali,2021)
-----	-------------------------------	---	---

كما يوضح الجدول التالي رقم (٢) توصيفاً للمتغير المستقل والمتغير التابع والمتغيرات الرقابية المستخدمة في النموذج الثاني المقترح للانحدار المتدرج، والتي سوف يتضمنها التحليل الإحصائي.

جدول رقم (٢) يوضح المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للنموذج الثاني وكيفية قياسها وبعض الدراسات التي استخدمتها		
P	التغيرات في اسعار الأسهم للشركة كمتغير تابع.	Khan & Bradbury, (2016، يونس، ٢٠٢١)
Y	تطبيق نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق معيار ١٦ كمتغير مستقل.	حسين ،٢٠٢٠، Fuad,et (Duncan, 2012; al.,2022; (Abdullah & Tursoy,2021)
X2	الرافعة المالية.	(Zwang, 2020)
X6	عدم تماثل المعلومات	(مليجي، ٢٠١٩)
X8	اللوغاريتم الطبيعي لحجم الاصول للشركة.	(Zwang, 2020)
X9	نوع القطاع.	(Lemos,et al.,2023;Emmanson,2022)
X11	جودة المراجعة للشركة.	(Zwang, 2020)

٣/٤- نماذج الدراسة: تم تصميم نموذجين للدراسة، لاختبار فروض الدراسة التطبيقية، حيث تركز الفروض من الاول الى الثامن على اختبار معنوية العلاقة بين المحددات كمتغيرات مستقلة (القيود المالية، وكثافة العقارات والآلات والمعدات، وملائمة المعلومات المحاسبية، والتحفيز المحاسبي، وحجم الشركة، ونوع النشاط، وربحية الشركة، وفعالية الحوكمة) على تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بشكل اختياري وفقا للمعيار ١٦ كمتغير تابع، ويقترح الباحث استخدام نموذج الانحدار اللوجستي Logistic analysis، كونه احد الأساليب الإحصائية المتقدمة التي تناسب الظواهر التي تهدف إلى توصيف العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة (كمية أو وصفية، ثنائية أو متعددة)، ومتغير تابع ثنائي الاستجابة، حيث يأخذ القيمة (١) باحتمال (p) والقيمة (٠) باحتمال (1-0)، كما لا يشترط فيه خضوع بيانات المتغيرات للتوزيع الطبيعي، إضافة الى سهولة تحويله إلى الشكل الخطي باستخدام تحويل (LOGIT)، ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$Y_{ij} = \beta_0 + \beta_1 X1_{ji} + \beta_2 X2_{ji} + \beta_3 X3_{ji} + \beta_4 X4_{ji} + \beta_5 X5_{ji} + \beta_6 X6_{ji} + \beta_7 X7_{ji} + \beta_8 X8_{ji} + \beta_9 X9_{ji} + \beta_{10} X10_{ji} + \beta_{11} X11_{ji} + \beta_{12} X12_{ji} + \beta_{13} X13_{ji} + \beta_{14} X14_{ji} + \varepsilon.$$

وتتمثل متغيرات هذا النموذج فيما يلي:

Y _{ji}	نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق معيار ١٦ للشركة (j) عن العام i.
β ₀	المقدار الثابت لنموذج الانحدار
X1 _{ji}	معدل تغطية الفوائد للشركة (j) في العام i
X2 _{ji}	نسبة الرافعة المالية للشركة (j) في العام i.
X3 _{ji}	التدفق النقدي الحر/اجمالي الديون للشركة (j) في العام i.
X4 _{ji}	التدفق النقدي الحر/اجمالي الأصول للشركة (j) في العام i.
X5 _{ji}	كثافة العقارات والآلات والمعدات للشركة (j) في العام i.

عدم تماثل المعلومات للشركة (j) في العام i.	X6 ji
التحفظ المحاسبي للشركة (j) في العام i.	X7ji
اللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول للشركة (j) في العام i.	X8ji
نوع القطاع الذي تنمي اليه الشركة (j) في العام i.	X9ji
ربح السهم للشركة (j) في العام i.	X10ji
جودة المراجعة للشركة (j) في العام i	X11ji
نسبة الاعضاء غير التنفيذيين للشركة (j) في العام i.	X12ji
عدد المشاركين في اكثر من شركة للشركة (j) في العام i	X13 ji
الخبرة المالية للجنة المراجعة للشركة (j) في العام i	X14 ji
معاملات نموذج الانحدار المتدرج	$\beta_1: B14$
بواقي نموذج الانحدار المتدرج.	ε

ويركز الفرض التاسع على اختبار معنوية العلاقة بين التطبيق الاختياري لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفقا للمعيار ١٦ كمتغير مستقل والتغيرات في سعر السهم كمتغير تابع في ظل المتغيرات الرقابية (الرافعة المالية، وملائمة المعلومات المحاسبية، وحجم الشركة، ونوع القطاع، وجودة المراجعة). ويقترح الباحث استخدام نموذج الانحدار المتعدد، ويأخذ النموذج الثاني الشكل التالي:

$$P_{ij} = \beta_0 + \beta_1 Y1_{ji} + \beta_2 X2_{ji} + \beta_6 X6_{ji} + \beta_8 X8_{ji} + \beta_9 X9_{ji} + \beta_{11} X11_{ji} + \varepsilon.$$

وتتمثل متغيرات هذا النموذج فيما يلي:

التغيرات في سعر السهم للشركة (j) عن العام i .	Pji
المقدار الثابت لنموذج الانحدار	β_0
التطبيق المبكر لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق معيار ١٦ للشركة (j) عن العام i .	Y1ji
الرافعة المالية للشركة (j) في العام i.	X2 ji
عدم تماثل المعلومات للشركة (j) في العام i.	X6 ji
اللوغاريتم الطبيعي لحجم الاصول للشركة (j) في العام i.	X8 ji
نوع القطاع للشركة (j) في العام i.	X9 ji
جودة المراجعة للشركة (j) في العام i.	X11ji
معاملات نموذج الانحدار المتدرج	$\beta_1: B11$
بواقي نموذج الانحدار المتدرج.	ε

٤/٤- اختبار الفروض: ويوضح الجدول التالي رقم (٣) الإحصائيات الوصفية (الوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري) للمتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في الدراسة التطبيقية للشركات السعودية.

جدول رقم (٣) يوضح نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التطبيقية			
Std. Deviation	Variance	Mean	المتغيرات
0.49	0.24	0.62	Y
379.72	144185.01	214.51	X1
21.22	450.09	2.04	X2
31.92	1019.18	2.75	X3
86.74	7524.16	-0.93	X4

0.22	0.05	0.46	X5
7.44	55.33	9.78	X6
1.69	2.85	3.57	X7
0.21	0.05	-0.81	X8
2.00	4.02	5.68	X9
0.49	0.24	0.82	X10
0.50	0.25	0.56	X11
0.12	0.01	0.46	x12
2.13	4.52	5.62	X13
0.17	0.03	0.55	X14
0.29	0.14	0.61	P

يتبين من نتائج الجدول السابق ان الانحراف المعياري لأغلب المتغيرات اقل من الوسط الحسابي، وهذا يؤشر على تجانس البيانات وعدم تشتت مفردات العينة (محمود، ٢٠٢٣) ، اضافة الى الانخفاض النسبي لقيمة التباين ، مما يعني زيادة القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار، فيما عدا متغيرات القيود المالية (X1-X4) مما يؤشر على تشتت مفردات العينة لهذه المتغيرات ، وقد يرجع ذلك الى ان كثير من الشركات السعودية لا تفضل زيادة نسب الرافعة المالية لاعتبارات دينية تتعلق بتحريم الفوائد في المملكة ، اضافة الى الاختلاف الكبير في التدفقات النقدية الحرة بين الشركات السعودية غير المالية. كما يعرض الجدول رقم (٤) التالي نتائج تحليل الارتباط Pearson Correlation عند مستوى معنوية ٥% لجميع المتغيرات:

	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12	X13	X14	P	
Y	Pearson Correlation	1	.079	.048	.054	-.072-	-.265.**	.221**	.240**	.189**	-.281.**	-.075-	.026	.095	.066	.043	.221**
	Sig. (2-tailed)		.196	.432	.374	.236	.000	.000	.000	.002	.000	.023	.675	.119	.276	.484	.000
X1	Pearson Correlation		1	-.007	-.047	.023	-.024	.066	.156	-.201	-.093	-.125	-.162	.042	.024	.016	-.295.**
	Sig. (2-tailed)			.911	.439	.708	.700	.284	.011	.001	.128	.042	.008	.495	.697	.792	.000
X2	Pearson Correlation			1	-.005	.005	-.030	-.003	.167	-.052	-.141	.022	-.066	-.007	-.018	.046	.103
	Sig. (2-tailed)				.932	.939	.628	.959	.006	.392	.020	.722	.280	.903	.763	.450	.090
X3	Pearson Correlation				1	.001	-.052	-.074	.155	.055	.058	.075	-.093	.044	-.057	.032	-.056-
	Sig. (2-tailed)					.988	.398	.226	.011	.371	.341	.220	.129	.467	.351	.603	.359
X4	Pearson Correlation					1	-.028	.057	.040	.015	.004	-.039	.026	-.175	-.168	-.114	.094
	Sig. (2-tailed)						.642	.353	.517	.806	.942	.521	.672	.004	.006	.061	.124
X5	Pearson Correlation						1	-.060	-.110	-.038	.124	-.135	-.255	.009	.020	.030	.173**
	Sig. (2-tailed)							.323	.071	.530	.042	.027	.000	.882	.742	.624	.085
X6	Pearson Correlation							1	.006	-.093	-.121	-.001	.030	-.008	-.011	-.119	.110
	Sig. (2-tailed)								.922	.129	.047	.989	.625	.899	.861	.051	.042
X7	Pearson Correlation								1	-.025	.005	.061	-.163	-.066	-.011	.039	-.285.**
	Sig. (2-tailed)									.684	.941	.320	.007	.277	.863	.527	.000
X8	Pearson Correlation									1	.148	.097	.171	-.004	-.078	.018	.048
	Sig. (2-tailed)										.015	.11	.005	.943	.204	.775	.432

X9	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)									1	-.002 .976	-.099 .107	-.033 .593	-.060 .327	-.002 .968	.054 .037
X10	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)										1	.029 .635	-.011 .863	.036 .553	-.020 .748	.087 .155
X11	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)											1	.094 .123	-.100 .103	.001 .992	.001 .042
X12	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)												1	.228 .000	-.038 .529	.026 .675
X13	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)													1	.048 .431	-.141-* .020
X14	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)														1	.058 .345
P	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)															1

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يخلص الباحث من نتائج الجدول السابق الى وجود علاقة ارتباط معنوية طردية عند 5% لمتغيرات (P,X5,X6,X7,X8,X9,X10)، اما بقية المتغيرات فعلاقتها غير معنوية بتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات للشركات وفقا للمعيار 16. ولتفسير هذه العلاقات يستخدم الباحث نموذج الانحدار اللوجستي المقترح لاختبار الفروض من الاول الى الثامن، من خلال التركيز على مستوي معنوية النموذج ككل ومعامل Nagelkerke R Square والتي تعادل معامل التحديد المعدل Adjusted R² في نموذج تحليل الانحدار المتعدد، للتعبير عن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة. ونظرا لاستخدام نموذج الانحدار اللوجيستي يلزم إجراء اختبار صلاحية بيانات متغيرات الدراسة، واختبار معنوية معاملات الانحدار (اختبار Wald).

٤/٥- اختبار صلاحية بيانات متغيرات الدراسة: يجب التحقق من عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة، كما يكون تباين التوزيع اللوجيستي أكبر من الواحد الصحيح (محمود، ٢٠٢٣، مشعال، ٢٠١٣، شهاب الدين ، ٢٠٠٧). كما يجب اجراء اختبار الارتباط الذاتي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، للتحقق من عدم وجود علاقة خطية تامة أو مرتفعة جداً بين متغيرين مستقلين أو أكثر، ويتحقق ذلك عندما يكون معامل الارتباط بينهما أكبر من 0.7 (محمود، ٢٠٢٣)، ويكون من الصعوبة عزل تأثيراتهما الفردية على المتغير التابع ، حيث تؤثر هذه المشكلة على معنوية واشارة معاملات الانحدار المقدره (Kim,2019). ويختبر الباحث الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة المستقلة باستخدام اختبار Variance Inflation Factors (VIF)، من خلال مقارنة قيمة (Centered VIF) المحسوبة للمتغيرات المستقلة بالقيمة (٥) فإذا كانت أقل من (٥) فيعني ذلك عدم وجود الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة (Aladawey,2019;Hair,et al., 2020; البرقاوي، ٢٠٢٣).

جدول رقم (٥) يوضح اختبار التعددية الخطية (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة
Variance Inflation Factors

Sample: 1 432 Included observations: 268			
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.059270	84.64740	NA
X1	5.47E-09	1.483144	1.122373
X2	1.65E-06	1.073580	1.063835
X3	7.31E-07	1.075578	1.067584
X4	9.95E-08	1.073222	1.073098
X5	0.017041	6.337389	1.138733
X6	0.080368	2.952668	1.044274
X7	0.000277	6.177699	1.128683
X8	0.018055	17.97502	1.103124
X9	0.000191	9.887592	1.094753
X10	0.003138	4.058142	1.052245
X11	0.003474	2.739805	1.226778
X12	0.052694	16.73548	1.115074
X13	0.000172	8.866373	1.108696
X14	0.026044	12.24563	1.038975
Y	0.821854	2.920937	1.096709

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.
ويتضح من نتائج الجدول السابق ان قيمة (Centered VIF) المحسوبة للمتغيرات المستقلة > ٥ لجميع المتغيرات المستقلة، مما يعني عدم وجود الارتباط الذاتي بينها. ومن ثم ننتقل لمرحلة تقدير معاملات النموذج المقترح.

٦/٤- اختبار كفاءة النموذج في التصنيف الصحيح: يتم التحقق من كفاءة النموذج في التصنيف الصحيح للمجموعتين والنسبة المئوية العامة للتصنيف وفقاً لطبيعة المتغير التابع (الثنائي)، باستخدام جدول التصنيف The Classification Table، لتحديد النسبة المئوية للحالات التي صنفت تصنيفاً صحيحاً للمجموعتين والنسبة المئوية العامة للتصنيف باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي المقترح. وكلما زادت هذه النسبة زادت كفاءة النموذج المقدر في التصنيف (مشعل، ٢٠١٣). ويوضح الجدول رقم (٦) التالي مصفوفة التصنيف

جدول رقم (٦) يوضح مصفوفة التصنيف				
Observed		Predicted		
		y		Percentage Correct
0	1	0	1	
Y	0	0	162	0
	1	0	270	169
Overall Percentage				62.6

يتضح من الجدول السابق ان نسبة الكفاءة الكلية (Overall Percentage) تساوي (62.6%)، وهي نسبة جيدة تدل على أن النموذج يمثل البيانات تمثيلاً جيداً.

٧/٤- اختبار معنوية النموذج كاملاً: يتم اولا اختبار معنوية نموذج الانحدار اللوجستي ككل، من خلال اختبار (Omnibus Tests of Model Coefficients) للحكم على جودة توفيق النموذج، ويوضح الجدول التالي رقم (٧) نتائج هذا الاختبار:

نموذج رقم (٧) يوضح (Omnibus Tests of Model Coefficients)			
	Chi-square	df	Sig.
Model	87.959	15	.000

يتبين من الجدول السابق معنوية النموذج ككل عند ٥%، حيث بلغت قيمة مستوي المعنوية Sig. > ٥% ، كما بلغت قيمة (Chi-square) 87.959 ، مما يؤكد معنوية النموذج ككل وجودة التوفيق. ولتحديد نسبة التباين المفسر لنموذج الانحدار اللوجستي، تستخدم قيمة Nagelkerke R Square ، من خلال جدول رقم (٨) التالي:

جدول رقم (٨) للحكم على نسبة التباين المفسر لنموذج الانحدار اللوجستي			
Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	264.247a	.282	.384

ويبين الجدول السابق ان قيمة Nagelkerke R Square تساوي 38.4%، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 38.4% من تبني الشركات الاختياري لتطبيق نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات.

٨/٤- اختبار الفروض: يختبر الباحث الفروض من الاول الى الثامن من خلال تطبيق نموذج الدراسة المقترح الأول للانحدار اللوجستي لاختبار معنوية علاقة كل محدد كمتغير مستقل على تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفقاً للمعيار ١٦ كمتغير تابع. ويتم ذلك من خلال اختبار معنوية معاملات الانحدار (اختبار Wald) او ما يطلق عليه (اختبار نسبة الإمكان الأعظم loglikelihood Ratio) ، للحكم على معنوية معاملات الانحدار المقدر، ويتبع توزيع نسبة الإمكان الأعظم (Chi-Square-X2) ، توزيع مربع كاي (χ^2) ، وتكون العلاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عندما يكون مستوى المعنوية $\geq ٥\%$ ، حيث يتم التركيز على الإشارة ومستوي المعنوية، ويوضح الجدول رقم (٩) التالي معنوية معاملات الانحدار اللوجستي بين جميع المتغيرات المستقلة لمفردات العينة كما يلي:

جدول رقم (٩) يوضح معنوية معاملات الانحدار اللوجستي بين جميع المتغيرات المستقلة لمفردات العينة						
		B	S.E.	Wald	df	Sig.
Step 1	X1	.000	.000	.686	1	.407
	X2	.089	.136	.430	1	.512
	X3	.007	.019	.115	1	.734
	X4	-.003	.003	.957	1	.328
	X5	3.476	.786	19.582	1	.000
	X6	.066	.029	5.316	1	.021
	X7	.403	.122	10.912	1	.001
	x8	2.126	.911	5.449	1	.020
	X9	.474	.113	17.669	1	.000

X10	-1.196	.356	11.253	1	.001
X11	-.439	.343	1.635	1	.201
x12	1.789	1.306	1.875	1	.171
X13	.033	.081	.164	1	.685
X14	.400	.900	.197	1	.047
Constant	4.516	3.623	1.554	1	.213

ويوضح الجدول السابق نتائج تحليل الانحدار اللوجستي لجميع المتغيرات المستقلة المستخدمة في بناء النموذج، ويتم التركيز على عمود معاملات الانحدار اللوجستي (B) (العمود الثالث) للحكم على اتجاه العلاقة سواء طردية او عكسية، ومستوي المعنوية (Sig.) (العمود السابع) للحكم على معنوية العلاقة بين المتغيرات عند مستوى ٥%. ويتضح من نتائج الجدول السابق وجود ٦ متغيرات معنوية، حيث كانت قيم P-value لها أقل من ٥%. وتستخدم هذه النتائج لاختبار الفروض من الاول الى الثامن لاختبار معنوية علاقة كل محدد كمتغير مستقل على تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفقا للمعيار ١٦ كمتغير تابع كما يلي:

٤/١/١- اختبار الفرض الاول: يختبر هذا الفرض معنوية العلاقة بين القيود المالية (المتغيرات من X1 الى X4) وتبني نموذج إعادة التقييم اختيارياً وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية. ويتبين من الجدول السابق رقم (٩) ان جميع متغيرات القيود المالية غير معنوية لأن مستويات المعنوية لها 407، 512، 734، 328. جميعها < ٥% ، وهي معدل تغطية الفوائد، الرافعة المالية، والتدفق النقدي الحر/ اجمالي الديون، والتدفق النقدي الحر/ اجمالي الأصول، ومن ثم لا توجد علاقة معنوية بين هذه المتغيرات وتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات. ووفقا لهذه النتيجة يقبل الباحث فرض عدم الاول. وتدعم هذه النتيجة ما توصلت اليها دراسات (Buertey & Pae, 2021, Teng & Hachiya, 2013). وتفسير ذلك ان القيود المالية تزيد من قيمة الالتزامات، وتحد من قدرة الإدارة على التصرف في رصيد النقدية الحرة (صالح، ٢٠٢١، 2020, Dey et al). وتختلف هذه النتيجة عن نتائج دراسات سابقة مثل (Ahamed, et al., 2023; Chen & Wang, 2012; Pratoomsuwan & Vu, 2016, Chasiotis, 2021) (Zhao, 2016 Musso & Schiavo, 2008). وقد يرجع تضارب نتائج هذه الدراسات التطبيقية الى اختلاف ظروف كل دولة طبقت فيها الدراسة، والى طبيعة الشركات السعودية التي يقل فيها نسب المديونية لاعتبارات عقدية بتحريم الفوائد، واستقرار التدفق النقدي بها. ويحتاج الامر الى مزيد من البحث لهذه العلاقة.

٤/١/٢- اختبار الفرض الفرعي الثاني: يختبر هذا الفرض معنوية العلاقة بين كثافة العقارات والآلات والمعدات (X5) وتبني نموذج إعادة التقييم من خلال تطبيق نموذج الدراسة المقترح الأول، وبنفس آلية اختبار الفرض السابق. ويتبين من الجدول السابق رقم (٩) وجود علاقة معنوية بين المتغيرين، حيث يبلغ مستوي معنوية > 0.00٥%. كما ان معامل بيتا قيمة موجبة (3.476). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسات (Jin, et al., 2022; Hladika, et al., 2021; Karim, et al., 2020)، وتفسير ذلك ان زيادة كثافة العقارات والآلات

والمعدات يبرر البحث عن بدائل التقييم المناسبة لتقييم هذه الأصول واختيار أنسبها، كما سيطرت على تطبيق نموذج إعادة التقييم- وفقاً لنظرية الإشارة- اعطاء اشارات ايجابية للسوق عن تعبير التقارير المالية عن القيمة العادلة للعقارات والآلات والمعدات. ويخلص الباحث بذلك الي رفض فرض العدم الثاني للشركات السعودية.

٤/٨/٣-اختبار الفرض الفرعي الثالث: يختبر هذا الفرض معنوية العلاقة بين ملائمة

المعلومات المحاسبية (X6) وتبني نموذج إعادة التقييم للشركة من خلال تطبيق نموذج الدراسة المقترح الأول، وبنفس آلية اختبار الفرض السابق. ويتبين من الجدول السابق رقم (٩) وجود علاقة معنوية طردية بين المتغيرين، حيث يبلغ مستوي معنوية $0.021 > \alpha$. وتدعم هذه النتيجة ما توصلت اليه دراسات (Giner and Pardo,2018; Zwang, 2020; Barniv et al., 2022). ويخلص الباحث بذلك الي رفض فرض العدم الثالث. وتفسير ذلك ان زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية، يحسن من دقة التوقعات وتوقيتها، ويخفض عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمستثمرين، مما يحسن قدرة المستثمرين على تقييم الاداء المالي للشركات، ويشجع الشركة على تبني نموذج إعادة التقييم.

٤/٧/٤-اختبار الفرض الرابع: يختبر هذا الفرض من خلال تطبيق نموذج الدراسة المقترح

الأول معنوية العلاقة بين التحفظ المحاسبي للشركة (X7) كمتغير مستقل، ونموذج إعادة التقييم تقييم العقارات والآلات والمعدات للشركة كمتغير تابع، وبنفس آلية اختبار الفرض السابق. ويتبين من الجدول السابق رقم (٩) وجود علاقة طردية معنوية بين هذين المتغيرين عند مستوي معنوية $0.01 > \alpha$ ، كما ان قيمة بيتا موجبة. بمعنى كلما زاد مستوي التحفظ المحاسبي زاد استخدام الشركة لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات. وتدعم هذه النتيجة دراسات (مليجي، ٢٠١٩; Pereira,et al.,2023; Utami, et al.,2024; et al.,2018; Habib, Ahamed,et al.,2023). وتفسير ذلك هو ان التحفظ المحاسبي يؤدي الى اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر تحفظاً، والتوسع في تكوين الاحتياطات، مما يؤثر بشكل معنوي على تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات. كما تعطى زيادة مستوي التحفظ اشارات ايجابية للمستثمرين - وفقاً لنظرية الإشارة-على التقييم العادل للعقارات والآلات والمعدات، وتعد هذه المعلومات هامة للأطراف ذات العلاقة. ويخلص الباحث مما سبق الى رفض فرض العدم الفرعي الرابع. وتختلف هذه النتيجة عن ما توصلت اليه دراسات (Arabahmadi et al., 2012, Biddle et al, 2020, Utami, et al.,2024 ;Adhikari et al.,2021; Razmeh et al, 2014)من كونه العلاقة عكسية، كما تختلف عن دراسات (Khersiat,2020; Khomees and Arabiat,2016) التي ذهبت الى عدم وجود علاقة.

٤/٨/٥-اختبار الفرض الفرعي الخامس: يختبر هذا الفرض من خلال تطبيق نموذج الدراسة

المقترح الأول معنوية العلاقة بين حجم الشركة (X8) وتبني نموذج إعادة التقييم بشكل اختياري وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية. ويتبين من الجدول السابق رقم (٩) وجود علاقة طردية معنوية بين هذين المتغيرين، حيث بلغ مستوي المعنوية $0.02 > \alpha$ ، كما ان قيمة بيتا موجبة، بمعنى كلما زاد حجم الشركة زاد تبني الشركة لنموذج إعادة تقييم

العقارات والآلات والمعدات. ولذلك يرفض الباحث فرض العدم الخامس، حيث توجد علاقة معنوية بين هذا حجم الشركة وتبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Buertey & Pae 2021, Aris,2020, Abdillah, et al.,2019,) (al.,2023). كما تدعم هذه النتيجة ما توصل اليه الباحث في الفرض الثاني فغالبا ما تكون الشركات الكبرى في القطاعات التي تبنت نموذج إعادة التقييم ذات كثافة اعلى في العقارات والآلات والمعدات. ويمكن تفسير هذه النتيجة وفقاً لنظرية الشرعية، حيث تخضع الشركات الكبرى لمزيد من المساءلة والمراجعة، مما يجعلها أكثر التزاما بمتطلبات تطبيق المعايير الدولية عموماً، والمتطلبات المؤسسية لتجنب ما يهدد شرعيتها. كما تستطيع الشركات الكبرى تحمل التكاليف اللازمة لتطبيق نموذج إعادة التقييم، وتكون أكثر تأهيلاً لهذا التطبيق، كما تكون أكثر قدرة على تلبية التوقعات المتزايدة لأصحاب المصلحة بتوفير افصاح اضافي عن متطلبات نموذج إعادة التقييم.

٤/٨/٦- اختبار الفرض السادس: يختبر هذا الفرض من خلال تطبيق نموذج الدراسة المقترح الأول معنوية العلاقة بين طبيعة النشاط او نوع القطاع **X9** ونموذج إعادة التقييم للعقارات والآلات والمعدات للشركة وفقاً للمعيار ١٦، ويتبين من الجدول السابق رقم (٩) وجود علاقة معنوية طردية بين طبيعة النشاط والتبني الاختياري لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات للشركة، حيث يبلغ مستوي معنوية >0.000 %. كما ان قيمة بيتا (474). ولذلك يرفض الباحث فرض العدم السادس. وتدعم هذه النتيجة دراسات (Santos,2019; Ali,2021; Emmanson,2022; Lemos,et al.,2023). وتتفق هذه النتيجة مع ما تقضي به النظرية المؤسسية فيما يخص التماثل المعياري بين الشركات التي تنتمي الى نفس القطاع.

٤/٨/٧-اختبار الفرض الفرعي السابع: يختبر هذا الفرض معنوية العلاقة بين ربحية الشركة (**X10**) وتبني نموذج إعادة التقييم للعقارات والآلات والمعدات للشركة وفق المعيار رقم ١٦، ويتبين من الجدول السابق رقم (٩) وجود علاقة معنوية طردية بين ربح السهم وتبني نموذج اعادة التقييم الاختياري للعقارات والآلات والمعدات للشركة، حيث يبلغ مستوي معنوية >0.001 %. كما ان قيمة بيتا موجبة (1.196). ومن ثم يخلص الباحث بذلك الي رفض فرض العدم السابع. وتدعم هذه النتيجة ما توصلت اليه دراسات (بكيرات، ٢٠٢٢، Prayanthi & Budiarmo, 2022; Henrikhaugen & Åbelvold, 2023; Jin, et al.,2022). وتفسير هذه النتيجة هو ان زيادة الارباح تشجع الإدارة على تبني نموذج إعادة التقييم، للرجية في تحقيق مزيد من المنافع الخاصة بهم نتيجة هذا التقييم والقدرة على تحمل التقلبات التي قد تحدث في البداية لهذا التبني. وما يجب التأكيد عليه ضرورة مراعاة الاثر بعد تبني نموذج اعادة التقييم، حيث ستتأثر الربحية نتيجة زيادة المصروفات اللازمة لإعادة التقييم واتعاب المقيمين واتعاب المراجعين، وتقوم الشركة بدراسة هذه التداعيات قبل تطبيق النموذج، وذلك لحساسية الارباح المحاسبية.

٨/٨/٤-اختبار الفرض الفرعي الثامن: يختبر هذا الفرض من خلال تطبيق نموذج الدراسة المقترح الأول معنوية العلاقة بين فعالية الحوكمة (المتغيرات X11-X14) وتبني نموذج إعادة التقييم للشركة، ويتبين من الجدول السابق رقم (٩) عدم وجود علاقة بين كافة مقاييس فعالية حوكمة الشركات وتبني نموذج إعادة التقييم، فيما عدا جودة لجنة المراجعة الداخلية حيث بلغت مستوي المعنوية لهذا المتغير $0.047 > 0\%$ ، ووفقا للنتيجة السابقة يتم قبول فرض العدم الثامن جزئيا. وتفسير ذلك يرجع الى قوة الامتثال لإجراءات الحوكمة المطبقة في المملكة وتطبيقها على كافة الشركات، سواء تبنت نموذج إعادة التقييم للعقارات والآلات والمعدات او لم تتبني ذلك، مما يجعل إثر فعالية الحوكمة محايد في هذه المسألة عموما. فيما عدا جودة لجنة المراجعة والتي يكون لها الرأي الاستشاري الأول في اختيار تبني نموذج إعادة التقييم وفقا لما تقضي به متطلبات هيئة سوق المال السعودي فهي التي تقدم التوصية أولا بتبني نموذج إعادة التقييم. وتختلف هذه النتيجة عما توصلت اليه دراسات (Mazzi et al., 2018, Chen, et al., 2020; Fuad, et al., 2022) نظرا لاختلاف الظروف البيئية التي تمت فيها هذه الدراسات. ويرى الباحث الحاجة الى اجراء مزيد من البحث لتقييم فعالية حوكمة الشركات في علاقتها بتبني نموذج إعادة التقييم خلال فترة زمنية أطول وعند زيادة تبني نموذج إعادة التقييم بنهاية عام ٢٠٢٥، وبصفة خاصة للعلاقة بين متغيري جودة المراجعة والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة الداخلية والتي تساعد في مناقشة وفهم البدائل المختلفة للتقييم (Lemos, et al., 2023) وتطبيق نموذج إعادة التقييم، حيث يعتقد الباحث انهما سيكونان مؤثرين على اختيار الاسلوب المناسب لتطبيق نموذج إعادة التقييم. ولذلك يحتاج هذا المتغير الى مزيد من الدراسة.

٩/٨/٤-اختبار الفرض التاسع: يتم اختبار هذا الفرض من خلال تطبيق نموذج الدراسة المقترح الثاني للانحدار المتعدد المقترح، لتحديد معنوية العلاقة بين التبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم للعقارات والآلات والمعدات وفقا للمعيار ١٦ كمتغير مستقل واسعار الاسهم كمتغير تابع، مع اضافة المتغيرات الرقابية الممثلة في الرافعة المالية، وحجم الشركة، وملائمة المعلومات المحاسبية، ونوع القطاع، وجودة المراجعة. من خلال التركيز على مستوي المعنوية للنموذج ككل ومعامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$ ، ويوضح الجدول التالي رقم (١٠) نتائج التحليل الاحصائي:

جدول رقم (١٠) يوضح نتائج علاقة تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بأسعار الاسهم				
بيان	الرمز	Sig.	F	Adj R2
النموذج ككل		.000a	17.611	.187
المتغيرات المستقلة		Sig.	t-test	Coefficients (Beta)
تبني نموذج إعادة التقييم للمعيار ١٦	Yji	.005	2.744	.162
الرافعة المالية	X3 ji	.220	1.229	.070
حجم الشركة	X6 ji	.016	3.963	.257
ملائمة المعلومات المحاسبية	X8 ji	.575	.561	.033

-198-	-3.199-	.002	X9 ji	نوع القطاع
.119	2.043	.042	X11 ji	جودة المراجعة

يتبين من نتائج الجدول السابق ان النموذج ككل معنوي، حيث بلغ مستوي المعنوية $000 > 0\%$ ، كما بلغ معامل التحديد المعدل 18.7% ، بما يعني ان التغيرات التي تحدث في اسعار الاسهم للشركات التي تبنت نموذج إعادة التقييم الاختياري للعقارات والآلات والمعدات يمكن تفسيرها بنسبة 19% تقريبا نتيجة هذا التنبؤ، وتعد هذه القوة التفسيرية معقولة لحدثة هذا التنبؤ الاختياري، وتؤكد هذه النتيجة ارتفاع قيمة إحصائية F، حيث وصلت الى 17.611 . وكلما تحسن معامل التحديد وارتفعت قيمة F الإحصائية تحسنت القوة التفسيرية للنموذج. وتدعم هذه النتيجة نتائج دراسات سابقة مثل (Tumpach,et al.,2021; Zwang, 2020; Hilliard & Neidermeyer,2018; Wang,et al.,2020, Jin, et) كما تختلف مع نتائج دراسات (Wang,et al.,2022; Detthamrong et al., 2017; Abdullah & Tursoy,2021). وقد يرجع هذا التحسن الى ان تبني نموذج إعادة التقييم قد ساعد هذه الشركات على اعطاء اشارات ايجابية الى المستثمرين والمحليلين الماليين وفقا لنظرية الاشارة بقدرة وثقة هذه الشركات في استخدام القيمة العادلة الناتجة عن تبني نموذج إعادة التقييم، مما زاد من ثقة المستثمرين ومن تتبع المحللين لهذه الشركات. كما تبين المشاهدة ان اغلب الشركات التي تبنت هذا النموذج كانت شركات كبيرة الحجم وذات كثافة عالية في نسبة العقارات والآلات والمعدات، وقد اثر ذلك ايجابا في تحسن الاداء المالي لها. كما ان هذا التنبؤ استتبعه بالضرورة زيادة في متطلبات الافصاح. وكل هذه العوامل اثرت ايجابا على اسعار الاسهم. كما تقدم هذه النتيجة دليل تطبيقي لعله الأول-وفقا لعلم الباحث- على أثر تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات على تغيرات اسعار الاسهم في الشركات السعودية. ويخلص الباحث مما سبق الى رفض فرض عدم التاسع. كما يتبين من الجدول السابق ايضا وجود علاقات معنوية بين المتغيرات الرقابية (X6,X9,X11) عند 0% ، ويتفق ذلك مع دراسة (Almeida, et al.,2007). كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Lemos,et al.,2023) في وجود علاقة معنوية طردية بين جودة المراجعة وتغيرات اسعار الاسهم، ومع دراسة (الشافعي، ٢٠٢٤) بوجود علاقة معنوية طردية بين حجم الشركة ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالقيمة العادلة للسهم. في حين تختلف مع دراسة (Zwang, 2020) في وجود علاقة معنوية بين ملائمة المعلومات المحاسبية وتبني المعيار ١٦.

٥-النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية: -

١/٥-النتائج: يعد معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ (IAS 16) من أكثر المعايير التي ورد عليها تعليقات من أصحاب المصلحة، لتأثيره الكبير على الهيكل المالي للشركات وقوائمها المالية، ويؤدي تطبيق هذا المعيار الى زيادة مستوي الافصاح وتحسن الشفافية، وزيادة القدرة على التقييم العادل للعقارات والآلات والمعدات، من خلال السماح باستخدام نموذج التكلفة او نموذج إعادة التقييم لقياس قيمة العقارات والآلات والمعدات. غير ان المملكة

العربية السعودية قد أجلت تطبيق نموذج إعادة التقييم للعقارات والآلات والمعدات منذ تبني تطبيق المعايير الدولية حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢١، ثم سمحت هيئة سوق المالي السعودي بإمكانية استخدام نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بشكل اختياري من ايناير ٢٠٢٢، في ظل مجموعة من الضوابط منها تأهيل الشركة للتطبيق والاعتماد على خبراء مهنيين مؤهلين للتقييم، مع ضرورة ان يعكس أسلوب التقييم المستخدم كل خصائص الأصل، مع تطوير الافصاح عن البيانات المالية الخاصة به. فنتج عن ذلك تبني بعض الشركات لنموذج إعادة التقييم وعزوف البعض الآخر. ولذلك تناولت هذه الدراسة محددات تبني الشركات لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بشكل اختياري، ومردود هذا التبني على اسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية السعودي، من خلال التطبيق على الشركات السعودية. من خلال طرح تساؤلين رئيسين، الاول ما هي المحددات التي دفعت بعض الشركات الى تبني نموذج إعادة التقييم بشكل اختياري وفق المعيار ١٦؟ وتمثلت المحددات التي تم تناولها في: القيود المالية للشركة، وكثافة العقارات والآلات والمعدات، وملائمة المعلومات المحاسبية، والتحفط المحاسبي، وحجم الشركة، ونوع القطاع، وربحية الشركة، وفعالية حوكمة الشركات. وقد تم وضع الفروض لاختبار علاقة هذه المحددات بالتبني الاختياري لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات. كما ركز التساؤل الرئيسي الثاني على اختبار معنوية العلاقة بين تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفق المعيار ١٦ والتغيرات في اسعار الاسهم؟

وقد تم تحديد عينة الدراسة في جميع القطاعات التي يوجد بها شركات مقيدة في هيئة سوق المال السعودية وتبنت نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات وفقاً للمعيار ١٦ بشكل اختياري، وعليها تداول نشط خلال عامي ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، حيث بلغ عدد المشاهدات 432 مشاهدة. وتم تجميع البيانات من قاعدة البيانات Refinitiv وقاعدة Thomson اضافة الى استكمال بعض البيانات يدوياً من موقع هيئة سوق المال والمواقع الالكترونية للشركات. ولقد خلص الباحث الى النتائج التالية:

-توجد علاقة معنوية طردية عند ٥% بين المحددات التي تناولها الباحث والتبني الاختياري لنموذج إعادة التقييم وفقاً للمعيار ١٦، حيث بلغ مستوي المعنوية Sig. > 0.000. كما بلغت قيمة (Chi-square) 87.959. كما بلغت قيمة Nagelkerke R Square ٣٨.٤ %، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة اجمالاً تفسر 38.4% من تبني الشركات لنموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات.

-لا توجد علاقة بين القيود المالية، وفعالية حوكمة الشركات كمتغيرات مستقلة وتبني نموذج إعادة التقييم وفق المعيار ١٦ للشركات السعودية.

-توجد علاقة معنوية طردية بين كثافة العقارات والآلات والمعدات، وملائمة المعلومات المحاسبية، والتحفط المحاسبي للشركة، وحجم الشركة، ونوع القطاع، وربحية الشركة كمتغيرات مستقلة، وتبني نموذج إعادة التقييم للعقارات والآلات والمعدات للشركة وفقاً للمعيار ١٦ للشركات السعودية.

-توجد علاقة معنوية طردية بين تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بشكل اختياري، وأسعار الاسهم للشركات السعودية، وتمثل هذه النتيجة دليل تطبيقي لعله الأول-وفقا لعلم الباحث- على أثر تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات على تغيرات اسعار الاسهم للشركات السعودية.

-قدمت الدراسة استنتاجات عملية حول محددات تبني نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات بشكل اختياري، وأثر هذا التبني على اسعار الاسهم للشركات السعودية، مما يفيد صانعي السياسات والمنظمين والمستثمرين والباحثين في فهم إدراك السوق السعودي والخليجي لتبني نموذج إعادة التقييم، وأثر ذلك على استجابة السوق، بما يساعد في فهم وتحليل الآثار المترتبة على التطبيق.

٢/٥-التوصيات: يوصي الباحث بالتوصيات التالية:

-تشجيع الشركات على تبني تطبيق نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات، من خلال مساعدتها على تحديد مدي تأهيل الشركة لهذا التطبيق للوفاء بمتطلبات هيئة سوق المال السعودي، مع رفع مستوى الوعي لدى المحاسبين والمراجعين بتطبيقه، وتطوير الأنظمة المحاسبية التي تدعم نموذج إعادة التقييم.

-اصدار هيئة سوق المال السعودية دليل ارشادي لأسس التقييم التي تساعد في تطبيق نموذج إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات، بالاستعانة بمعايير التقييم الدولية والهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين، لمواكبة متطلبات رؤية ٢٠٣٠.

-إجراء مزيد من الأبحاث للعلاقة بين محددات تبني نموذج القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وأثره على اسعار الاسهم في المنشآت التي تزيد فيها نسبة العقارات الاستثمارية.

- تشجيع المنشآت على تبني نماذج إعادة التقييم التي تعتمد على بيانات السوق مما يوفر اسس موضوعية لتطبيق القيمة العادلة.

٣/٥-البحوث المستقبلية: يقترح الباحث تناول الموضوعات البحثية التالية:

-أثر التفاعل المشترك بين آليات حوكمة الشركات وتبني نموذج القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية على اسعار الاسهم - دراسة مقارنة بين دول منطقة الخليج.

-أثر تبني نموذج إعادة التقييم للعقارات والآلات والمعدات على العوائد غير العادية للأسهم، وانهييار أسعار الأسهم.

٦ - قائمة المراجع

١/٦-المراجع باللغة العربية:

-أبو الخير، أسامة أحمد محمد، أبو موسى، أحمد عبد السلام أحمد، عمران، رجب محمد، ٢٠٢٣، إطار مقترح لاستخدام م تكنولوجيا البلوك تشين Block chain كمرتكز لتعزيز جودة عملية المراجعة في ظل بيئة التحول الرقمي" مع دراسة ميدانية في بيئة الاعمال المصرية، المؤتمر العلمي الدولي الأول، القيادة الرقمية للفكر المحاسبي ركيزة التميز المهني في بيئة المعلوماتية الفورية "بين براعة الفكر...واحترافية التطبيق"، قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة مدينة السادات، ٣٢٦: ٣٧٦.

- أبو الخير، أسامة أحمد محمد، أبو موسى، أحمد عبد السلام أحمد، عمران، رجب محمد، ٢٠٢٣، إطار مقترح لاستخدام م
تكنولوجيا البلوك تشين Block chain كمرتكز لتعزيز جودة عملية المراجعة في ظل بيئة التحول الرقمي" مع دراسة
ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، المؤتمر العلمي الدولي الأول، القيادة الرقمية للفكر المحاسبي ركيزة التميز المهني في
بيئة المعلوماتية الفورية "بين براعة الفكر... واحترافية التطبيق"، قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة مدينة
السادات، ٣٢٦: ٣٧٦.
- أبو طالب، أحمد محمد، محمد حمدي عوض، عماد عبد الغفار، أسماء كمال، صباح عبد الحكم، سارة قرين، ٢٠٢١،
المحاسبة عن القيمة العادلة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، ص ١: ٢١٤.
- البرقاوي، محمد احمد فؤاد، ٢٠٢٣، نموذج مقترح لتقدير معدل الانسحاب وتأثيره على الملاءمة المالية لشركات تأمينات
الحياة المصرية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، العدد الرابع، المجلد ٤٧، ص ٤٨٦_ ٥٢٤.
- الشافعي، دينا جمال محمد أحمد. (٢٠٢٤). علاقة الإفصاح عن بنود التقارير المتكاملة بدقة تنبؤات المحللين
الماليين بالقيمة العادلة" دراسة إمبريقية. *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٤٦،
العدد الثاني، ابريل، ٢٠٢٤، ص ١١٠-١٤٥.
- العراقي السيد السيد، ٢٠٢١، اثر الالتزام بتطبيق المعايير الدولية (IFRS) على التحفظ المحاسبي في الشركات
المساهمة المصرية -دراسة تطبيقية، *المعهد العالي للعلوم الادارية ببلقاس*، العدد الاول.
- امين، عكوش محمد، كشرود بشير، ٢٠١٩، جودة المعلومات المحاسبية بين ملاءمة القيمة العادلة وموثوقية التكلفة
التاريخية، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، جامعة حسبيبة بن بو علي بالشلف - مخبر العولمة واقتصاديات شمال
إفريقيا، ع ١، ص ٢٢٣-٢٣٨.
- جاسم، خالد حميد، الجنائني، عامر محمد سلمان، ٢٠٢١، دور معايير التقييم الدولية IVS في تعزيز جودة الإفصاح
المالي، وملائمة المعلومات المحاسبية، *مجلة دراسات محاسبية و مالية*، المجلد ١٦، العدد ٥٧، ص ١٥٤ - ١٨٦.
- حسين، دعاء حسين رياض، ٢٠١٦، قياس اثر هيكل الملكية والرافعة المالية وجودة المراجعة كمؤشرات
لحوكمة الشركات على الاداء المالي: دراسة عملية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- زعبل، آ. ح. ز. م.، آلاء حمدي زكريا محمد، الجرف، ياسر أحمد السيد محمد، العدوي & بليلي محمد الشوادفي عبد الحميد.
(٢٠٢٢). دور التحفظ المحاسبي في الحد من المخاطر المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة
المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، ٩(١)، ص ١-٤٤.
- شهاب الدين، محمد مصطفى، ٢٠٠٧، طرق دمج المصنفات الفردية في تحليل التمايز، *رسالة دكتوراة غير
منشورة*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- صالح، علي صالح علي، ٢٠٢١، دراسة واختبار العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات ومستوى الإفصاح
عن المعلومات المستقبلية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الإسكندرية للبحوث
المحاسبية*، العدد الثالث - سبتمبر - المجلد الخامس، ص ٧٣: ١٢٨.
- عزام، د. م. ع. ا. ي. د/محسن عبيد عبد الغفار يونس، ألمليح، دنسرين محمد سعيد، أبوصوان & إيمان محمد إبراهيم.
(٢٠٢٢). مداخل الحد من التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي: دراسة نظرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية
والإدارية*. 13(1), 1-23.
- عزام، محسن عبيد عبد الغفار، ألمليح، دنسرين محمد سعيد & إيمان محمد إبراهيم، (٢٠٢٢). مداخل الحد من التحفظ المحاسبي
في الفكر المحاسبي: دراسة نظرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*. 13(1), 1-23.
- عثمان، خالد محمد، اثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي ١٥ الايراد من العقود مع العملاء على جودة التقارير
المالية- دراسة تطبيقية، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية تجارة كفر الشيخ، المجلد الثامن، العدد ١٣،
الجزء الأول، يناير، ٢٠٢٢).
- محمود & عبد الحميد العيسوي. (٢٠٢٣). أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة التدفقات النقدية
على دقة توقعات المحللين الماليين بأسعار الأسهم مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الاسكندرية
للبحوث المحاسبية*. 7(2), 47-114.
- مشعال، محمود عبدالعال محمد. (٢٠١٣). استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي في قياس معوقات شراء وثائق تأمين الحماية
والإدخار: دراسة ميدانية بالسوق السعودية، *المجلة العلمية (كلية التجارة جامعة أسبوط)*، ١-٥٥.
- منصور، بشري يحي، ٢٠١٨، تقييم اثر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال على الاستقرار المصرفي اليمني:
دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة جامعة قناة
السويس، المجلد ٩، العدد ١، ص ٤١٠ : ٤٣١.

فرج، هاني خليل، ٢٠١٩، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية- دراسة تطبيقية على المنشآت المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٣-٣١٠٧ مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثاني- المجلد الثالث - مايو، ص ص ١٠٩-١٧٢.

يونس، نجاته محمد مرعي، ٢٠٢١، أثر مستوي وجودة الافصاح عن تقارير الاستدامة على الاداء المالي للشركات - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي، مجلة البحوث المالية والتجارية كلية التجارة، جامعة بورسعيد- المجلد ٢٢ - العدد الاول - يناير، ص ٣٦١: ٤١٣.

٢/٦-المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdullah, H., & Tursoy, T. (2021). Capital structure and firm performance: evidence of Germany under IFRS adoption. *Review of Managerial Science*, 15(2), 379-398.
- Ahamed, F. T., Houqe, M. N., & van Zijl, T. (2023). Meta-analysis of the impact of financial constraints on firm performance. *Accounting & Finance*, 63(2), 1671-1707.
- Ahmed, K., Chalmers, K., & Khelif, H. (2013). A meta-analysis of IFRS adoption effects. *The International Journal of Accounting*, 48(2), 173-217.
- Aladawey, L. (2019). Does Financial Inclusion Improve the Financial Performance of Commercial Banks in Egypt? Pooled OLS Approach. *Journal of Accounting Research*, Faculty of Commerce, Tanta University, Egypt, Vol.6, No.1, Part Two, PP. 1-28
- Alhussain, R. F., & Alsultan, A. S. (2021). Capital Structure and Firm Performance: Evidence from Saudi Non-Financial Firms Under IFRS 16. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 5(3), 1-22.
- Ali, S. (2021). Compliance with IFRS 16 mandatory presentation and disclosure requirements and company characteristics: Evidence from an emerging market. *العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*, 2 (العدد الأول-الجزء الأول), ١٨٢-٢٢٧.
- Almeida, H., & Campello, M. (2007). Financial constraints, asset tangibility, and corporate investment. *The Review of Financial Studies*, 20(5), 1429-1460. Amsterdam), 111–165.
- Arabahmadi, F., Neysari, B. & Arabahmadi, A. (2012). The relationship between stock risk and accounting conservatism (Case study in Tehran Stock Exchange). *The Business & Management Review*, Vol.3, No.1, PP.366-373.
- Balakrishnan, K., Watts, R. & Zuo, L. (2016). The Effect of Auditing and Taxation, 40. *Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis*. *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol.43, No.5, PP.513-542.
- Barniv, R. R., Myring, M., & Westfall, T. (2022). Does IFRS experience improve analyst performance? *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 46, 100443.
- Biddle, G. C., Ma. M. L. & Song. F.M. (2020). Accounting conservatism and bankruptcy risk. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, Forthcoming, Available at SSRN: <https://ssrn.com/Abstract=1621272>.
- Brown, P., Preiato, J., & Tarca, A. (2014). Measuring country differences in enforcement of accounting standards: An audit and enforcement proxy. *Journal of Business Finance & Accounting*, 41(1–2), 1–52.
- Cerqueira, A., & Pereira, C. (2020). The effect of economic conditions on accounting conservatism under IFRS in Europe. *Review of Economic Perspectives*, 20(2), 137-169.
- Chen, I., 2016, Literature review for firm's financial constraints. Available at: <http://asiair.asia.edu.tw/ir/handle/310904400/96954>.

- Chen, S.-S., and Y. Wang, 2012, Financial constraints and share repurchases, *Journal of Financial Economics* 105, 311–331.
<https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2012.03.003>.
- Chen, Y., Che, L., Zheng, D., & You, H. (2020). Corruption culture and accounting quality. *Journal of Accounting and Public Policy*, 39(2), 106698.
- Cheng, B., Ioannou, and G. Serafeim, 2014, Corporate social responsibility and access to finance, *Strategic Management Journal* 35, 1–23.
- Christensen, H. B., Lee, E., Walker, M., & Zeng, C. (2015). Incentives or standards: What determines accounting quality changes around IFRS adoption?. *European Accounting Review*, 24(1), 31–61. <https://doi.org/10.1080/09638180.2015.1009144>.
- Contabilidade e Finanças. Universidade de Coimbra, Coimbra.
- Cotter, J. (1999), “Asset Revaluation and Debt Contracting”, *Abacus*, Vol. 35, No. 3, -pp. 268-285.
- Dayag, A. J., Latosa, J., & Dimatulac, O. (2023). PFRS 16 Compliance: How Operating Lease Capitalization Affects Financial Ratios of Selected Philippine Public Companies. *International Journal of Finance & Banking Studies* (2147-4486), 12(1), 74-84.
- De Souza, J. A. S., Rissatti, J. C., Rover, S., & Borba, J. A. (2019). The Linguistic Complexities Of Narrative Accounting Disclosure On Financial Statements: An Analysis Based On Readability Characteristics. *Research In International Business & Finance*, 48, 59-74.
- El-Halaly, M., Ntim, C. G., & Al-Gazzar, M. (2020). Diffusion theory, national corruption and IFRS adoption around the world. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 38, 100305.
- Emmanson, M. (2022). Examination of compliance with disclosure requirements of IFRS 16 by listed logistics firms in
- Easton, P., and Eddey, P. (1997), “The Relevance of Asset Revaluation over an Economic Cycle”, *Australian Accounting Review*, Vol. 1, pp. 22-30.
- Fazzari, S. M., & Petersen, B. C. (1993). Working capital and fixed investment: new evidence on financing constraints. *The RAND Journal of Economics*, 328-342.
- Fuad, F., Juliarto, A., Prasetyo, A. B., & Fahlevi, A. R. (2022). Early compliance with IFRS 16, earnings management, and corruption: Evidence from Southeast Asia. *Cogent Business & Management*, 9(1), 2141092.
- Henderson, S., and Goodwin J. (1992), “The Case against Asset Revaluations”, *Abacus*, Vol. 28, No. 1, pp. 75-87.
- Hladika, M., Gulin, D., & Bernat, I. (2021). Revaluation as a model of subsequent measurement of property, plant, and equipment—case of Croatia. *Croatian economic survey*, 23(1), 63-95.
- Karim, M. A., & Sarkar, S. (2020). Auditors' quality, footnotes, and earnings persistence. *Managerial Finance*, 46(2), 267-282.
- Giner, B., & Pardo, F. (2018). The value relevance of operating lease liabilities: Economic effects of IFRS 16. *Australian accounting review*, 28(4), 496-511.
- Górowski, I., Kurek, B., & Szarucki, M. (2022). The impact of a new accounting standard on assets, liabilities and leverage of companies: Evidence from energy industry. *Energies*, 15(4), 1293.
- Hadlock, C. J., & Pierce, J. R. (2010). New evidence on measuring financial constraints: Moving beyond the KZ index. *The review of financial studies*, 23(5), 1909-1940.

- Hair Jr, J. F., Howard, M. C., & Nitzl, C. (2020). Assessing measurement model quality in PLS-SEM using confirmatory composite analysis. *Journal of Business Research*, 109, 101-110.
- Henrikhaugen, T., & Åbelvold, A. (2023). The implementation of IFRS 16 across Europe A value relevance study of IFRS 16 in European countries (Master's thesis, OsloMet-Storbyuniversitetet).
- Hilliard, T., & Neidermeyer, P. (2018). Market reaction to the transitory effects of IFRS: an examination of *disaggregated measures*. *International Journal of Accounting & Information Management*, 26(1), 2-37.
- Hoberg, G., & Maksimovic, V. (2015). Redefining financial constraints: A text-based analysis. *The Review of Financial Studies*, 28(5), 1312-1352.
- Jin, Y., Niu, F., & Sheng, L. (2022). Fair value accounting for property, plant, and equipment: impact of IFRS 1 adoption. *Journal of International Accounting Research*, 21(2), 83-100.
- Kaplan, S. N., and L. Zingales, 1997, Do investment-cash flow sensitivities provide useful measures of financing constraints? *The Quarterly Journal of Economics* 112, 169–215.
- Karim, A. K. M., Islam, S., & Bhuyan, R. (2020). On the revaluation of property, plant and equipment (ppe): motivations, value relevance, and effects on audit fees.
- Khan, S., & Bradbury, M. E. (2016). The volatility of comprehensive income and its association with market risk. *Accounting & Finance*, 56(3), 727-748.
- Khersiat, O. M. (2020). The impact of the adoption of IFRS 16 on accounting conservatism in airlines: the case of Royal Airlines of Jordan.
- Krische, S. D., Sanders, P. R., & Smith, S. D. (2012). Lease transaction structuring, earnings management, and management credibility. *Research in Accounting Regulation*, 24(1), 33–39. <https://doi.org/10.1016/j.racreg.2011.12.004>.
- Lau, C. K. (2023). The economic consequences of IFRS 16 adoption: the role of gearing restriction in debt covenants. *Journal of Applied Accounting Research*, 24(3), 464-482.
- Lemos, K., Monteiro, S., & Oliveira, V. (2023). Explanatory factors of the compliance with IFRS 16 (Leases) disclosure requirements: Evidence from the Portuguese stock market. *Journal of Globalization, Competitiveness and Governability*, 17(2).
- M. Harris, R. Stulz, eds., *Handbook of the Economics of Finance* (North-Holland,
- Marzuki, M. M., & Wahab, E. A. A. (2018). International financial reporting standards and conservatism in the association of Southeast Asian Nations countries: Evidence from Jurisdiction Corruption Index. *Asian Review of Accounting*, 26(4), 387–510.
- Mazzi, F., Slack, R., & Tsalavoutas, I. (2018). The effect of corruption and culture on mandatory disclosure compliance levels: Goodwill reporting in Europe. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 31, 52-73.
- Mazzi, F., Slack, R., Tsalavoutas, I., & Tsoligkas, F. (2019). Country-level corruption and accounting choice: Research & development capitalization under IFRS. *British Accounting Review*, 51(5), 1–25.
- MORALES-DÍAZ, J. & ZAMORA-RAMÍREZ, C. 2018. The impact of IFRS 16 on key financial ratios: A new methodological approach. *Accounting in Europe*, 15, 105-133.
- Musso, P., and S. Schiavo, 2008, The impact of financial constraints on firm survival and growth, *Journal of Evolutionary Economics* 18, 135–149.
- Pereira, C., Monteiro, A. P., Pereira, S., & Coutinho, C. (2023). The relationship between investment and accounting conservatism: a study applied to small and

- medium-sized Portuguese companies. *Revista de Contabilidade & Controladoria*, 15(1).
- Prayanthi, I., & Budiarmo, N. S. (2022). The effect of social responsibility disclosure on financial performance in the COVID-19 pandemic era. *Cogent Business & Management*, 9(1), 2147412.
- Quach, V., & Tu, L. (2020). Implications of accounting standard changes for financial reports: an exploratory study of the transition to IFRS 16.
- Razmeh, A., Dowraghi, H. & Dowraghi, M. (2014). Investigate The Relationship between Accounting Conservatism, Firm Size, and Cash Flow, The Risk of Bankruptcy, The Companies Listed in Tehran Stock Exchange. *Indian Journal of Scientific Research*, Vol.7, No.1, PP.539-545.
- Rey, A., Maglio, R., & Rapone, V. (2020). Lobbying during IASB and FASB convergence due process: Evidence from the IFRS 16 project on leases. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 41, 100348.
- Santos, J. (2019). Cumprimento dos Requisitos de Divulgação da IAS 17 – Locações. *Dissertação de Mestrado, Mestrado em*
- Secinaro, S. F., Brescia, V., Iannaci, D., & Chmet, F. (2020). Relevance in the application of IFRS 16 for financial statements: empirical evidence the impact of the financial method in SMEs. *Chinese business review*, 19(1), 1-15.
- Shuel, J. N. (2022). The Impact of Adopting IFRS 16 on Performance of Companies Listed on the Nairobi Securities Exchange (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- Toferer, W. (2019). *Der Übergang von IAS 17 auf IFRS 16*. Springer Fachmedien Wiesbaden.
- Tsalavoutas, I., Tsoligkas, F., & Evans, L. (2020). Compliance with IFRS mandatory disclosures requirements: a review and synthesis of the relevant literature. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 40.
- Tumpach, M., Juhászová, Z., Kubaščíková, Z., & Krišková, P. (2021). Datasets of impact of the first-time adoption of IFRS 16 in the financial statements of Slovak compulsory IFRS adopters. *Data in Brief*, 36, 106996.
- Utami, E. R., Sumiyana, S., Mustakini, J. H., & Barokah, Z. (2024). The IFRS 16 implementation in Asia-Pacific countries: enhancing asset pronouncements or opaque information's conveyance. *Accounting Research Journal*.
- Wang, J. L., Hsiung, H. H., & Jhu, Y. W. (2020, September). The Study on Accounting Information Value Relevance in the Practice of IFRS 16-An Empirical Study of Taiwan. In *Proceedings of the 6th International Conference on Industrial and Business Engineering* (pp. 146-152).
- Whited, T. M., & Wu, G. (2006). Financial constraints risk. *The review of financial studies*, 19(2), 531-559.
- Zakaria, A., Edwards, D. J., Holt, G. D., & Ramachandran, V. (2014). A Review of Property, Plant and Equipment Asset Revaluation Decision Making in Indonesia. *Mindanao Journal of Science and Technology*, 12.
- Zhang, H., & Zhang, J. (2023). Political corruption and accounting choices. *Journal of Business Finance & Accounting*, 50(3-4), 443-481.
- Zhao, W. (2016). Corporate governance, financial constraint, and value of cash holdings: research from the perspective of ultimate controllers. *Modern Economy*, 7(10), 1096-1119.

- Zwang, M. (2020). The Market reaction to the Adoption of IFRS 16: Lease Accounting (Doctoral dissertation, Tesis de master, Erasmus school of economics or Erasmuns University. Accesible en <https://thesis.eur.nl/pub/52537>).
- Hansson Brusewitz, M., & Pettersson, E. (2020). The value relevance of IFRS 16 on the Swedish market.
- Yurniwati, Y., Djunid, A., & Amelia, F. (2018). Effect of biological asset intensity, company size, ownership concentration, and type firm against biological assets. The Indonesian Journal of Accounting Research, 21(1).